الفصل الثانى

«ويل لأمة عاقلها أبكم وقويها أعمى»

جبران خليل جبران

obeikandl.com

مصر.. شعب سنى المذهب شيعى الهوى!

أثارت تصريحات عابرة لرئيس جمهورية مصر العربية ذات يوم حول الشيعة العرب ردود فعل غاضبة وناقدة فى وقت واحد، وبعيدًا عن هذه التصريحات وأثرها السلبى بسبب سوء التأويل أو عدم الوضوح – فإننا نقدم من خلال السطور التالية الرؤية المصرية الحقيقية للمسلمين من أتباع المذهب الشيعى عربًا أو غير عرب، فمصر بحق سنية المذهب شيعية الهوى، إنها البلد الذى استقبل آل البيت فى القرن الأول الهجرى واحتفى بهم وكاد يتشيع لهم حتى اليوم، كما أنها البلد الإسلامى السنى الذى يدرس أزهره الشريف – بقيمته التاريخية ومكانته الدينية – الفقه «الجعفرى» جنبًا إلى جنب مع فقه أهل السنة بمذاهبه الأربعة المعروفة، كما أنها مصر التى كانت أول دولة شيعية فى التاريخ عندما وصل إليها «الفاطميون» من شمال إفريقيا ليؤسسوا الدولة الإسلامية التى رسمت وجه الحياة فى مصر وصاغت تقاليد المجتمع وشكلت قيمه الباقية، ولكى لا تضيع أفكارنا فى زحام هذا الموضوع الذى لا يخلو من حساسية، يجب أن نتخلص منها حتى نؤمن تمامًا بوحدة العالم الإسلامى وشعوبه دون النظر للفروق المذهبية أو الخلافات الطائفية، فإننا نشير إلى النقاط التالية:

أولا: لا يعرف الكثيرون أن انتشار الإسلام فى مصر لم يكن دفعة واحدة، بل إن مصر ظلت مسيحية (قبطية) لمدة قرنين كاملين بعد الفتح الإسلامى ولم يصبح الإسلام دين غالبيتها إلا بوصول «الفاطميين» إلى مصر وتأسيسهم لدولتهم، حيث أنشأوا عاصمتهم الجديدة «القاهرة»، وعندما ضغط بعض حكامهم فى جمع الضرائب من المسلمين والجزية من الأقباط حدث تحول كبير للدخول فى الإسلام حتى بُنى الجامع «الأزهر» لكى يكون قلعة للفقه الشيعى ومركزًا لعلوم الدين، كما أن بعض الخلفاء الفاطميين قد تميزوا أيضًا بغرابة السلوك إلى حد روايات تتحدث عن تقلبات دينية غير مؤكدة، وقد استقدم بعضهم خبرات من أصحاب الديانات الأخرى يهودًا ومسيحيين، إنها الدولة التى استوزرت «موسى بن ميمون» واحتضنت كل مظاهر التحول الفكرى والثقافى لمصر الإسلامية، حتى إننى أزعم أن صياغة المجتمع

المصرى المتجانس قد اكتملت فى العصر الفاطمى فانعكست بالتالى مظاهر الحياة الشيعية على الطابع الدينى للمصريين: مزارات دينية، أضرحة مقدسة، أولياء لله يتبرك بهم الناس. حماس شديد لأهل البيت الذين طاردهم «الأمويون» بعد عصر الخلفاء الراشدين الأربعة، فضلاً عن الأعياد الدينية والموالد الشعبية والطقوس الإسلامية اليومية التى هى وليد شرعى للحقبة الفاطمية التى حملت أول خلافة إسلامية شيعية إلى مصر العربية، كما أن تعريب اللغة المصرية لم يكتمل إلا عندما قبلت الكنائس اللغة العربية – إلى جانب اللغة القبطية – فى صلواتها إيذانًا بعروبة ذلك البلد الكبير واعترافًا بالثقافة السائدة فيه.

ثانيًا: إن أولياء الله وأضرحتهم الباقية فى مصر تشير بوضوح إلى العصر الفاطمى، حيث وفد هؤلاء الأولياء من المغرب العربى بدءًا من سيدى «أبى الحسن الشاذلى» إلى «السيد البدوى» و«المرسى أبو العباس» و«إبراهيم الدسوقى» وغيرهم، بل إن المدهش أن هناك ضريحًا شهيرًا فى ضواحى مدينة «دمنهور» – وهى المدينة التى شرفت بتمثيلها فى البرلمان المصرى غرب الدلتا وهى عاصمة محافظة البحيرة وتقع على بعد ستين كيلومترًا جنوبى «الإسكندرية»، إن هذه المدينة تضم ضريحًا لـ«أبى حصيرة»، الذى كنا نتصور أنه أحد أولياء الله المسلمين إلى أن تأكدت يهوديته بعد قيام دولة إسرائيل، حيث ظهر شغف اليهود الشديد بزيارته، وهو ما أثار مشكلات متقطعة فى العلاقات المصرية الإسرائيلية، وينتمى صاحب هذا المزار للشمال الإفريقى، وأظن أنه واحد من اليهود المغاربة الذين وفدوا على الأرض المصرية عندما فتحت الدولة الفاطمية الباب لكل الهجرات الدينية التى احتضنتها الكنانة فى سماحة ورحابة ورضا.

ثالثًا: ما زال المصريون ينازعون غيرهم – بحق أو بغير حق – فى أضرحة «الحسين» والسيدة «زينب» والسيدة «عائشة» وغيرهم من الأسماء الجليلة فى تاريخ المسلمين والمسلمات الأوائل، بل إن ذلك الشعب الفقير يضع فى صناديق النذور بالأضرحة الكبرى ملايين الجنيهات سنويًا.. إنها مصر التى امتصت مظاهر الحياة وطقوس الفكر الشيعيين، وإن كانت الدولة الأيوبية قد أطاحت بالخلافة الشيعية الفاطمية ومكنت للمذهب السنى فى «الأزهر الشريف» والمساجد الكبرى فى البلاد، إلا أن

التشـيع ليس غريبًا على مصر والمصريين.. وعندما جاءت الدولة العثمانية السنية وسيطرت على معظم دول الشرق الأوسط والبلقان فإن الدولة «الصفوية» الشيعية فى إيران وقفت أمام المواجهة فى وقت لم تكن فيه الفروق المذهبية تشـكل هاجسًـا وذلك قبل الغزو الاسـتعمارى الغربى الحديث للمنطقة، حتى إن المصريين الذين أخذوا بفقه «أبى حنيفة» عن المذهب السـنى للدولة العثمانية – بحيث أصبح هو فقه القضاء الشرعى والمذهب الرسمى للدولة – لم يتوقفوا عن التشيع لأهل البيت وهو أمر ظل فى ضمير المصريين متوهجًا لا يخبو، مؤثرًا لا يختفى.

رابعًا: لقد عرف «الأزهر» الشـريف إمامًا مسـتنيرًا وفد إلى الجامع «الأزهر» من محافظة البحيرة هو الإمام «محمود شـلتوت» شـيخ «الأزهر» الذى توفى عام ١٩٦٣م مثلما وفـد قبله مـن ذات المحافظة إلى ذلك الجامع العريق مفكـر عظيم آخر هو رائد المصلحيـن وفخر الدعاة الإمام «محمد عبده»، وسـوف يذكر التاريخ الإسـلامى للإمام «شـلتوت» أنه هو الذى أصدر فتواه الشهيرة فى مطلع الستينيات من القرن الميلادى الماضى، والتى سـاوى فيها بين أهل السـنة وأهل الشيعة فى الإسلام، واعتبـر الفروق المذهبية بينهمـا ثانوية لا تمس جوهر العقيدة ولا شـريعة الدين الحنيـف، ومن يومها دخل الفقه الجعفرى «الجامع الأزهر» من جديد لكى يقف إلى جانب فقه أهل السـنة فى تطور غير مسبوق لمركز إسلامى يدرس شريعة الله دون تفرقـة بين مذهب وآخر، كما أننا يجب ألا ننسـى أن القاهرة قد احتضنت لسـنوات طويلة مكتبًا رسـميًا للتقريب بين المذاهب الإسلامية أشرف عليه الإمام «القمـى» وهو إمام شـيعى عاونه أئمة من أهل السـنة، أذكر منهم الشـيخ «عبد العزيز عيسى» الذى أصبح وزيرًا لشئون الأزهر فى السبعينيات من القرن الميلادى الماضى، وهكذا نجد أن مصر كانت دائمًا سباقة فى مد يدها السنية لأشقائها من أتباع الفقه الشيعى امتدادًا لتاريخها واحترامًا لدورها.

خامسًـا: إن أفـراح المصريين فـى مطلع الأربعينيات من القرن الميـلادى الماضى بزفاف الأميرة «فوزية» ابنة الملك «فؤاد» وشـقيقة الملك «فاروق» وسـليلة العرش السنى للأسـرة العلوية إلى شـاه إيران الشـاب «محمد رضا بهلـوى» امبراطور الدولة الإيرانيـة الشـيعية، إنما تعكس فى حد ذاتها ذلك الشـعور المطلق بالمسـاواة الكاملـة بيـن المذاهب قبل العروش، وبوحدة الإسـلام قبـل التيجان، وما زال

الشعب الإيرانى يحمل للمصريين مشاعر دفينة من التقدير والحب لمستها بنفسى من زيارة للعاصمة الإيرانية منذ أعوام، حيث اكتشفت أن حجم مصر فى العقل الإيرانى أكبر بكثير مما كنت أتصور، وذلك برغم عدد من الخلافات السياسية والتباينات فى المواقف تجاه بعض القضايا الإقليمية، وما زلت أذكر العبارة الشهيرة التى قالها الرئيس الإيرانى السابق «رافسنجانى» للكاتب المصرى الكبير الأستاذ «محمد حسنين هيكل»: إنه يتطلع إلى يوم يزور فيه صحن «الأزهر الشريف» اعترافًا بمكانة هذه المؤسسة الإسلامية الكبرى ونشأتها التاريخية فى ظل الدولة «الفاطمية» الشيعية.

.. هذه سياحة عابرة فى موضوع له أهميته وأيضًا توقيته، إذ إن محاولة إذكاء الصراع بين الشيعة والسنة هى عملية دخيلة على الإسلام ولا يجب الانجراف وراءها، فالغرب هو الذى يغذيها منذ البداية حتى إن هناك من يقول إن الولايات المتحدة الأمريكية تحاول تمكين الشيعة فى العراق كرد فعل لتمكين بريطانيا للسنة هناك مع بداية العصر الملكى، عندما تربع على عرش الرافدين أبناء وأحفاد الشريف «حسين»، ولكن الأمر لدينا يختلف، فنحن نرى العراق وحدة متكاملة لا فرق فيه بين شيعى وسنى أو عربى وكردى أو مسلم ومسيحى، فالعراق للعراقيين بغض النظر عن كل هذه الاختلافات الطائفية أو القومية، كما أن المواطنة يجب أن تكون هى المعيار الوحيد فى تحديد هوية من ينتمون لذلك الوطن العراقى العريق، ونحن فى مصر لا نهتم كثيرًا بالحديث عن الفروق بين الشيعة والسنة بل ولا نراها ولا نفكر فيها، كما أن إيران الشيعية تتمتع لدى المصريين برصيد ضخم ليس أوله المصاهرة الملكية الشهيرة وليس آخره إيواء مصر للشاه فى محنته – بغض النظر عن أخطائه وخطاياه إلا إنه يبقى فى النهاية حاكمًا سابقًا لدولة إسلامية كبرى – ثم دفنه فى مقبرة ملوك الأسرة العلوية فى قاهرة «المعز»، ذلك الخليفة الفاطمى الشيعى الذى أسس العاصمة المصرية وبنى أزهرها الشريف، لذلك فإن تضخيم نقد الموقف المصرى من الأشقاء العرب ممن ينتمون إلى المذهب الشيعى هو أمر يثير الدهشة؛ لأن مصر بمآذن مساجدها وقباب أضرحتها وموالد أوليائها وطقوس شهر رمضان فيها والسبيكة الاجتماعية لشخصيتها لا تبدو بعيدة عن المذهب الشيعى أو متحفظة تجاهه ناهيك عن أن تكون معادية له، ألم أقل – ومنذ سنوات – إن مصر تضم شعبًا متماسكًا (مسلموه سنيو المذهب شيعيو الهوى)؟!

«خاتمى» فى الأزهر.. خطوة صائبة

إنها زيارة جاءت فى وقتها تمامًا، فالغيوم كانت تتجمع فى الأفق والفتنة تنمو سريعًا والطائفية البغيضة تطل بوجهها الكئيب على العالمين العربى والإسلامى، حتى خرجت دعوة واعية من المجلس الأعلى للشئون الإسلامية فى مصر إلى الرئيس الإيرانى السابق السيد «محمد خاتمى»، المعروف باعتداله الفكرى ووسطيته الدينية ومكانته الدولية، لحضور المؤتمر السنوى للمجلس فى القاهرة وسط حشد من علماء المسلمين من كل أرجاء الدنيا، وبحضور عدد من القيادات المسيحية المرموقة يتقدمهم البابا «شنودة الثالث» بابا الأقباط الأرثوذكس الذين يمثلون أكبر تجمع مسيحى فى الشرق الأوسط، وقد أقبل الرئيس «خاتمى» على مصر بسماحته المعروفة وبشاشته المعهودة على نحو دفعنى لمتابعة ما يقول ورصد ما يفعل والتحاور معه؛ لأن الرجل قد جمع بين القيادة الروحية و الزعامة السياسية، كما اتسمت فترة رئاسته للجمهورية الإسلامية الإيرانية بالاعتدال النسبى والرؤية المتوازنة مع فتح جسور المودة مع معظم الأطراف، وأذكر أننى زرت «طهران» منذ سنوات قليلة ممثلاً لمصر فى مؤتمر حاشد لدعم الانتفاضة الفلسطينية والتقيت طويلاً مع السيد «محمد على أبطحى» نائب رئيس الجمهورية حينذاك، وكان يقول لى فى كل لقاء إن الرئيس «خاتمى» يضع فى مقدمة أولويات فترة رئاسته هدف تحسين العلاقات وتدعيمها مع الدول العربية وفى مقدمتها مصر، ولفت نظرى أثناء الزيارة أن معظم المعلومات التى تصلنا عن إيران تأتى مغلوطة إلى حد كبير، وفيها انتقاء تحكمى من أجل التشويه العمدى لصورة إيران الدولة وليس فقط إيران الثورة، فقد رأيت المرأة الإيرانية تجلس معنا حول موائد الحوار فى ندية واحترام، ولاحظت أن الأقليات المسيحية بل واليهودية تتمتع بحريتها على نحو لم يكن متوقعًا، كما أن إيران تمتلك ثانى صناعة سينما متميزة فى آسيا بعد الهند، ولديها واحد من أكثر برامج تنظيم الأسرة انضباطًا ونجاحًا، لذلك تكونت لديّ قناعة بأنه يتعين علينا أن ندرس إيران بشكل مباشر وألا نكتفى بما يصلنا عنها من طرف ثالث، ولقد تذكرت – وقلت ذلك للرئيس «خاتمى» فى القاهرة – أننى قلت فى محاضرة لى عند افتتاح الموسم الثقافى لنادى «الجسرة» فى «الدوحة» عام ١٩٨٨م بدعوة من الصديق

«يوسف درويش» رئيس ذلك النادى وقتها، قلت صراحة وأمام جمع كبير من مثقفى الخليج العربى: إن إيران يجب أن تكون قوة مضافة للعمل العربى المشترك وليست خصمًا منه أو عبئًا عليه، لذلك أزعجنى كثيرًا كما أزعج الملايين معى أن نتحدث عام ٢٠٠٧م عن الصراع الشيعى السنى وكأن أربعة عشر قرنًا لا تكفى لرأب الصدع والتئام الجراح التى عرفها الربع الثانى من القرن الأول الهجرى، عندما استقبلت مصر وغيرها من الأقطار الإسلامية الجديدة فلول أهل البيت النبوى الشريف ممن تعقبتهم سيوف بنى أمية بعد استشهاد الإمام «على» وولديه «الحسن» و«الحسين». وقد تميز الشعب المصرى بعد ذلك بفهمه العميق للتراث الشيعى الذى صنعته الدولة الفاطمية عندما شيدت الأزهر الشريف لكى يكون قلعة للتشيع الذى اعتنقته تلك الدولة القادمة من شمال إفريقيا، ولا يغيب عن بالنا أن المصريين مغرمون بمزارات أهل البيت وأضرحة أولياء الله، كما أنهم يحتفلون بيوم «عاشوراء»، ويتشكل الجانب الاجتماعى لإسلامهم من خلال ما ترسب فى أعماق الذاكرة المصرية من الحقبة الفاطمية بما لها وما عليها، ولقد أثارت زيارة الرئيس الإيرانى السابق لمصر خواطر عديدة، خصوصًا وأننى حرصت على الاستماع لمحاضرته فى الأزهر الشريف بحضور الإمام الأكبر مع حشد ضخم من قيادات الأزهر وعلمائه وطلابه، وكان رائعًا أن يأتى اللقاء فى قاعة رمز التنوير والتجديد إمام الإصلاح الشيخ «محمد عبده»، كما حرصت أيضًا على حضور لقاء ضيق آخر فى حوار محدود تحدث فيه الرئيس «خاتمى» وحضره رئيس هيئة صيانة الدستور فى إيران إلى جانب الإمام «التسخيرى» المسئول عن ملف التقريب بين المذاهب الإسلامية، ولقد دار الحديث صريحًا وقويًا باللغة العربية فى مجمله وبالفارسية أحيانًا فى ظل وجود المترجم، ولى الآن عدد من الملاحظات يدور بعضها حول توقيت الزيارة ومكانها، والبعض الآخر يدور حول التأثير الإقليمى لإتمامها فى هذه الظروف:

أولاً: إن التقريب بين المذاهب الإسلامية خصوصًا بين السنة والشيعة أمر استحوذ على اهتمام علماء مصر وإيران منذ الأربعينيات من القرن الماضى، عندما نشأ مكتب تقريب المذاهب الإسلامية فى القاهرة برعاية شيخ الأزهر حينذاك الإمام «عبد المجيد سليم»، وأسهم فيه الإمام «القمى» من إيران والشيخ «عبد العزيز عيسى» من مصر وغيرهما من أصحاب الفضيلة والسماحة من

علماء الإسلام السنة والشيعة، بجهود مستنيرة جرى تتويجها بالفتوى الشهيرة للإمام «محمود شلتوت» شيخ الأزهر الراحل والتى أصدرها منذ قرابة نصف قرن وساوى فيها بين فقه أهل السنة بمذاهبهم الأربعة وأهل الشيعة الاثنا عشرية، ومنذ ذلك الحين دخل الفقه «الجعفرى» إلى الأزهر الشريف جنبًا إلى جنب مع المذاهب الأخرى التى يجرى تدريسها باحترام متبادل ومساواة كاملة، ولقد شرح لنا «آية الله التسخيرى» تاريخ تلك الجهود بعلم واسع ورؤية ثاقبة فى حضور الوكيل السابق للأزهر الشريف الشيخ «محمود عاشور»، الذى خطب الجمعة فى مسجد جامعة «طهران» أثناء زيارة وفد الأزهر الشريف للعاصمة الإيرانية منذ سنوات قليلة.

ثانيًا: إن أحداث العراق الدامية – خصوصًا مع انتهاء المواجهة القتالية بين «حزب الله» وإسرائيل فى يوليو (تموز) ٢٠٠٦م – قد أفرزت مؤامرة كبرى لضرب وحدة المسلمين من خلال إشعال الفتنة الطائفية بين أبناء بلاد الرافدين من الشيعة والسنة، وهو أمر انتشرت عدواه بسرعة فى العالمين العربى والإسلامى، على نحو صدرت خلاله تصريحات متطرفة من الجانبين وأقوال غير مسئولة تخدم مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وحلفائهما دوليًا وإقليميًا، ولقد لفت نظرى ما قاله السيد «محمد خاتمى» فى جامعة الأزهر عن ضرورة تجاوز هذه الخلافات الطفيفة ووأد المؤامرة فى مهدها، مشيرًا إلى ابتعاد روح الإسلام الصحيح عن ظاهرة الاستبداد السياسى بل ومقاومتها فى كل العصور، ثم توجه إلى الأزهر الشريف بكلمات طيبة للغاية دعا فيها إلى استعادة دوره فى القيادة الروحية للمسلمين والحفاظ على تراثهم الدينى والحضارى واللغوى، وقد استقبلت كلماته من جموع الأزهريين بالحفاوة البالغة والاهتمام الشديد.

ثالثًا: لقد تحدث الرئيس الإيرانى السابق عن حوار الحضارات والاحترام المتبادل بينها وضرورة التوقف عن المفاضلة بين مظاهرها باعتبارها ميراثًا إنسانيًا مشتركًا ولا غرو فى ذلك، فهو صاحب المبادرة الشهيرة باعتبار عام ٢٠٠١م عام «حوار الحضارات»، وهى المبادرة التى طرحها عندما كان رئيسًا للجمهورية الإسلامية الإيرانية، لذلك لم يكن غريبًا أن تتضمن محاضرته فى الأزهر الشريف

إشارة إلى أهمية إعلاء العقل فى الإسلام وضرورة التفكير باعتباره فريضة إسلامية مع الابتعاد عن التطرف والتشدد بغير مبرر والغلو بلا سبب، وقد تجلت فى حديث ذلك الإمام الشيعى المستنير روح التسامح واتساع الأفق ورحابة الصدر والرغبة فى التعايش السلمى بين الأمم والشعوب.

رابعًا: لقد طرحت على الرئيس الإيرانى السابق فى الجلسة المصغرة بحضور عدد من كبار علماء السنة والشيعة ضرورة الاهتمام بالخطاب السياسى والدينى، وضربت له مثالاً بإنكار وجود المحرقة اليهودية أو «الهولوكست» على نحو لا يفيدنا فى شىء بل قد يفتح علينا أبوابًا جديدة للصراع لسنا فى حاجة إليها؛ فليس هناك ما يمنع من أن نعترف بالمعاناة التى تعرض لها اليهود على يد النازى فى أوربا ثم نضيف إلى ذلك أن إسرائيل تمارس هى الأخرى نوعًا جديدًا من «الهولوكوست» ضد الفلسطينيين والعرب، ولعل قضية قتل الأسرى المصريين بعد وقف إطلاق النار فى حربى ١٩٥٦م و١٩٦٧م دليل يؤكد ذلك، ويجب أن أعترف أن الرئيس الإيرانى السابق استقبل حديثى بصبر وسماحة، وقال لى فى نهايته إنه يود مزيدًا من الحوار بيننا، وجدير بالذكر هنا أن الرئيس السابق السيد «محمد خاتمى» قد قام بتصحيح بعض التصريحات الإيرانية المتطرفة التى صدرت فى الشهور الأخيرة أثناء زيارته للولايات المتحدة الأمريكية.

خامسًا: إن الذى يعنينى من هذه الزيارة المهمة فى ذلك التوقيت ذى المغزى هو أنها كانت واضحة وقوية، حيث استقبل الرئيس المصرى الضيف الإيرانى الكبير على إفطار عمل فى بداية زيارته لمصر.. وقد أسعدنى ما ذكره الشيخ «محمود عاشور» وكيل الأزهر السابق من أن الخلافات بين السنة والشيعة لا تتجاوز ٥ ٪ من اجتهادات الفقهاء، مرددًا أن الشيعة والسنة يؤمنون بإله واحد ويدينون بدين واحد ويشتركون فى رسالة النبى محمد ﷺ وكتاب الله (القرآن الكريم)، ولا يختلفون فى الأركان الخمسة الأساسية للإسلام.. وبناءً عليه فإن ما عدا ذلك لا يبدو مبررًا على الإطلاق للخلافات الدينية أو الصراعات المذهبية التى يسعى الغرب إلى إشعالها فى هذه الظروف الملتهبة، حسبما اعترف بذلك كاتب أمريكى مشهور وهو «سيمور هيرش»، ولقد عقبت أثناء جلسة الحوار تعليقًا على

ما قاله الشـيخ «عاشـور» فى حضور الرئيس السابق «محمد خاتمى»، حيث دعا إلى أن تكون صلاة المسـلمين من شـيعة وسـنة متاحة لكل منهم بلا تخصيص فى مسـاجد منفصلة فكلها بيوت الله تجمع المسـلمين بلا تفرقة، خصوصًا وأنه لاحظ أثناء أدائه لصلاة الجمعة فى مسـجد «واشنطن» أن الشيعة يصلون وحدهم فى مكان آخر، وهنا قلت إنه ليس هناك ما يمنع أن تكون هناك مسـاجد للسنة وأخرى للشـيعة بشرط جواز أداء كل أصحاب مذهب للفريضة الإسلامية الأولى فـى مسـجد الفئة الأخرى إن اقتضـت الظروف دون تزمـت أو تعنت، ولتبقى الأضرحة والحسينيات والمزارات والعتبات المقدسة إلى جانب المساجد الكبرى ميراثًا إسلاميا شامخًا على مر العصور.

.. إن الملاحظات الخمس السـابقة لا يجب أن تؤخذ من منظور دينى فحسـب، بل يجب أن تكون لها أبعادها السياسـية وآثارها المباشـرة على وحدة المسلمين والعرب فى هذه الظروف الحافلة بكل أسـباب التوتر والاضطراب، ولنمضى جميعًا نحو رؤية مشـرقة للإسلام الحقيقى الذى لا يستعدى الآخر ولا يسمح بوجود ثغرات لشق صفوف أتباعه.. إنه إسلام الدعوة بالحكمة، والموعظة الحسنة، والابتعاد عن عوامل الفرقة والخلاف والعداء.

□□□

الإصلاح ضرورة تاريخية

كتب «ابن المقفع» حول «فضل الأقدمين» وتباكى منذ مئات السنين على الأخلاق الضائعة والقيم الغائبة والفضيلة المفقودة.. وقال إن الأجيال الجديدة لا تحترم التقاليد ولا تعرف المروءة ولا تؤمن بما يجب أن يكون عليه الإنسان السوى، تذكرت ما قاله «ابن المقفع» منذ عدة قرون وأنا أتابع الحملة التى تقودها بعض الأجيال القديمة على الأجيال الجديدة من شباب الأمة العربية، حيث يرمونهم بالسلبية والتقاعس وضعف الانتماء، بينما الأمر فى ظنى يختلف عن ذلك، فالأجيال الجديدة تملك بدائل أخرى من الوعى التقنى والفطنة العامة التى لم تكن متاحة لأجيالنا التى سبقت، فإذا كنا نعيب عليهم ضعف الاهتمام بالحياة العامة أو التراجع عن الانخراط فى الجدل السياسى أو متابعة الشأن القومى، إلا أننا يجب أن نعترف أن عصر «الإنترنت» قد أوجد بدائل أخرى تعطى ميزات للأجيال الجديدة تعوض بها تلك الصفات السلبية التى ننعتها بها من حين لآخر. فالمسافة الفكرية والثقافية بل والتعليمية بين الشاب العربى والشاب الأمريكى أو الأوربى أو اليابانى تبدو ضيقة للغاية أو ربما معدومة فهم جميعًا يستخدمون «الكمبيوتر» ويدخلون على «الإنترنت» ويتمتعون بالمعلومات نفسها، كما أن السماوات مفتوحة لهم بالقدر نفسه والفضائيات من كل الثقافات، واللغات أصبحت فى متناول الجميع، كذلك فإن الجيل القديم يحاول أحيانًا استخدام الشعور الأبوى الزائد لقمع حركة الأجيال الجديدة بل والمصادرة على مبادراتها غير التقليدية، حيث يتغنى الآباء بأمجاد وهمية ويرفعون شعارات نظرية فى محاولة لوضع الأبناء أمام مأزق لا مبرر له على نحو يصل أحيانًا إلى حد السماح لنا بالحديث عن صراع الأجيال، ولعلنا نفصل الآن ما أوجزناه وذلك من خلال النقاط التالية:

أولاً: إن أكثر من ثلثى السكان فى العالم العربى ودوله المختلفة ينتمون إلى شرائح عمرية تقل عن الخامسة والثلاثين، وإذا أخذنا النموذج المصرى – على سبيل المثال – فإن ما يقرب من السبعين بالمائة من السكان لم يعيشوا أيام حرب أكتوبر (تشرين) ولكنهم سمعوا عنها، كذلك فإن الأجيال الجديدة من الشباب المصرى تنظر إلى «عبد الناصر» – من الناحية الشكلية على الأقل – بمنظارهم نفسه إلى الملك «فؤاد»

أو الخديو «إسماعيل» أو «محمد على» باعتبارهم حكامًا رحلوا، فهم يقرأون عنهم عن بعد ولا يتذوقون فى الغالب حماس تلك الفترة ولا يدركون ظروف تلك المرحلة، كما أن نصف المصريين على الأقل يعرف عصر «السادات» من المنظور ذاته، فضلاً عن أن اهتمامهم بالتاريخ السياسى للوطن يبدو محدودًا للغاية، والقياس وارد بالنسبة للشعوب العربية الأخرى وحكامها الراحلين وأنظمتها السابقة، ولعل ذلك كله يعكس جزءًا من أزمة الشباب العربى الذى سمع ولم ير، وقرأ ولم يعش، إنها أزمة معروفة فى كل الأمم والحضارات يمكن تلخيصها فى غياب عامل المعاصرة وافتقاد القدرة على التقييم المباشر للشخوص والأحداث والظروف.

ثانيًا: إننى وغيرى – كثيرون – نشعر بالصراع المكتوم بين الأجيال وحرمان الجديد منها من مواقع السلطة أو مراكز اتخاذ القرار، بل إننا نقرر لهم أحيانًا ما يجب أن يفعلوه فى وصاية مستمرة يجب أن تتوقف، ومرة أخرى فإننا لو تأملنا الشرائح العمرية لمتخذى القرار فى عدد من الدول العربية لوجدنا أن إقصاء الشباب واضح وأن التمسك بالمقاعد مستمر، لذلك فإن إحساس الأجيال الجديدة بقدر لا بأس به من الحرمان والضغط والقهر هو أمر وارد يشعر به كل المعنيين بالشأن العام فى عالمنا العربى.

ثالثًا: إن ألف باء الإصلاح يعتمد على التوازن بين الأجيال، فالحياة مِزاج من حكمة الكبار وحماس الشباب، كذلك فإن روح المبادرة بل والمغامرة لدى الأجيال الجديدة إنما تمثل الوقود المطلوب للحركة الطبيعية للتاريخ وفلسفة التطور الإنسانى المعتاد، كذلك فإننا يجب أن ندرك أن أصحاب المستقبل هم الأحق بأن يقرروا له وأن يحددوا المسار إليه، أما تجاهلهم وإغفال قيمتهم أو تهميش دورهم فإن ذلك يؤدى إلى ترهل النظم القائمة وشيخوخة القيادات المسيطرة واختفاء الدماء الجديدة، كما أنه يعطل مبدأ تداول السلطة ويوقف دوران النخبة ويجمد القيادات، والأمثلة على ذلك متاحة فى عالمنا العربى لمن يتأمل الساحة القومية فى مجملها.

رابعًا: إن أخطر ما تتعرض له أمة هو أن تطفو على السطح مشاعر الثقة المفقودة بين أجيالها المتعاقبة وأن يصاب شبابها بالإحباط، وأن يشعر بأنه ليس شريكًا

حقيقيًا فى صنع القرار ولكنه مجرد متفرج، وذلك نتيجة طغيان جيل أو جيلين على الأجيال التالية، ولقد عالجت دول كثيرة هذه الظاهرة من خلال تطعيم القيادات العليا على كل المستويات بعناصر شابة، وضخ دماء جديدة إلى ساحة العمل الوطنى بكل مستوياته، ولعلنا نتذكر هنا أن قيادات تاريخية كبرى بدأت مسارها فى سن مبكرة وحققت نجاحات باهرة ودخلت التاريخ من أوسع أبوابه وهى فى مستهل العمر، ونحن لا نجادل هنا فى أهمية الخبرة، ولكننا نزعم أيضًا أن العمر ليس هو المعيار الوحيد لتبوؤ المناصب وتحمل المسئوليات.. أقول ذلك بعد رحلة أربعين عامًا فى الحياة العامة آمنت خلالها أن القرار السليم لا يرتبط بشريحة عمرية قدر ارتباطه بنوعية التعليم وطبيعة التربية.

خامسًا: إن طول مدة القيادات فى مواقعها والمسئولين فى مناصبهم يؤدى بالضرورة إلى حالة من حالات فقدان الحماس وضعف الشهية للابتكار أو روح المبادرة فى اتخاذ القرار، كما أنها تصيب المجتمع بحالة من الجمود وتجعل النظم راكدة وغير قادرة على ميلاد جديد، وذلك كله يتعارض مع فلسفة الإصلاح ومفهومه ولا يتمشى مع الجهود التى تبذلها عناصر شابة تحاول اقتحام الحياة فى شجاعة وجسارة وثبات.

.. هذه ملاحظات عامة لتوصيف الظاهرة التى تسيطر على الأوضاع فى الدول التى تعانى من المصاعب الضخمة والمشكلات المتراكمة وتنتظر الإصلاح على كافة الأصعدة والمستويات، ولا أظن أن ذلك الإصلاح يمكن أن يتحقق فى ظل أوضاع معكوسة تجعل من ذلك المصطلح الخطير مجرد غطاء لديمومة الأوضاع واستمرار سيطرة الأجيال المغادرة على مقدرات الأجيال القادمة، وأحسب أن الارتباط بين الإصلاح الذى نريده والواقع الذى نعيشه هو ارتباط عضوى متلازم، بل إن دور الأجيال الجديدة هو جزء لا يتجزأ من حركة التاريخ ومسيرة التطور، فإذا كان الإصلاح يسعى لإحداث نقلة نوعية فى المجتمعات فإن البداية تكمن فى محاولة إحداث التوازن بين الأجيال المختلفة والتوزيع العادل للمسئوليات بين الذاهبين والقادمين، لذلك فإننى أطرح تصورنا للمنهج الإصلاحى الذى يبدو ضرورة تاريخية بسبب ارتباطه بحركة الأجيال من خلال الأبعاد التالية:

– إن نظم التعليم وأنماط التربية فى الأقطار العربية مسئولة مسئولية مباشرة عن تكوين الخلفية الثقافية والعقلية القادرة على صياغة الأوضاع المتغيرة فى عالم يموج بكافة التيارات من مختلف النظريات، وهو أمر يلقى بالعبء الأكبر على صانع القرار السياسى

الذى ينبغى عليه أن يوائم بين كافة الاعتبارات وأن يجعل لحماس الشباب مكانًا مساويًا لهدوء الكبار.

- إن الإصلاح عملية واعية ذات أبعاد تنموية تعطى الفرص المتكافئة للجميع وتستوعب كافة الأعمار وتدرك أهمية التدريب السياسى، كما تحمل الأجيال الصاعدة لمسئولياتها لأن الغد امتداد لليوم مثلما كان اليوم امتدادًا للأمس. فالتواصل بين الأجيال ركن أساسى فى عملية الإصلاح وفى جوهر التنمية البشرية بكل جوانبها، وقد لاحظت من مشاركتى فى الاختبارات الشفهية للدبلوماسيين الجدد فى وزارة الخارجية المصرية والمرشدين الأثريين فى وزارة السياحة أن هناك ميزات بديلة لكل ما نتحدث عن غيابه لدى الأجيال الجديدة بحكم منطق العصر وروح التطور.
- إن فكر الإصلاح يختلف عن أسلوب الثورة، فالإصلاح عملية تدريجية تحتوى كافة المستويات العمرية وليست عملاً فجائيًا يرتبط بانفعال الشباب أو فوران الشرائح الوسطى من العمر التى تقود الثورات غالبًا ولا تتبنى التوجهات الإصلاحية بسبب نفاذ الصبر وقلة الخبرة، من هنا تبرز أهمية الإصلاح باعتباره تجسيدًا لحالة الانصهار والتفاعل بين الحكمة والحماس، بين الخبرة والحيوية، بين الحاضر والمستقبل، لذلك فإن أجندة الإصلاح تضع فى أولوياتها الاستفادة من طرفى المعادلة العمرية.

.. إن الرسالة التى نريد أن نبعث بها من خلال السطور السابقة هى أن حيوية الإصلاح وديناميات المختلفة ترتبط كلها بمنظور تاريخى يؤمن بضرورة التقدم والاتجاه نحو الأفضل، بدليل أن الحياة تزداد سهولة مع حركة الزمن ولا يمكن أبدًا إيقاف عجلة التاريخ انحيازًا لجيل معين أو محاباة لجيل آخر، فالكل يدرك أن كل جيل أفضل من سابقه، والاعتراف بهذه الحقيقة يؤكد فى الوقت ذاته الدور البناء الذى يقوم به الجيل السابق للجيل اللاحق، فالفضل يرجع للجيل الذى ربّى وبنى وليس فقط الجيل الذى حصد وجنى، ونحن لا نشك أبدًا بهذا المنطق فى القول الذى يرى أن الحياة تتجه دائمًا للأفضل وأن الإصلاح هو بحق ضرورة تاريخية.

❑❑❑

هل نحن بحاجة إلى «أتاتورك» عربى؟!

ظلت تركة «الرجل المريض» مثار اهتمام أوربا والعالم لأكثر من قرن كامل ثم انهارت الإمبراطورية العثمانية لتضع نهاية لآخر دولة للخلافة الإسلامية، وقد تعددت النظريات وتباينت التفسيرات فى أسباب سقوطها وأطل التفسير «التآمرى» للتاريخ ليتصدر التحليلات المرتبطة بانهيار دولة «آل عثمان». فرأى كثير من المؤرخين المسلمين أن «مصطفى كمال أتاتورك» ابن اليهودية – فى زعمهم – القادم من إقليم «سالونيك» قد لعب ذلك الدور الضخم فى تصفية تلك الإمبراطورية الإسلامية، مستغلاً وضعها السيئ ليدق آخر مسمار فى نعشها ويحيلها إلى دولة أوربية شبه غربية متنكرًا لجغرافيتها الآسيوية ولتاريخها الإسلامى، وقد كان لحركته أصداءٌ ضخمة على مستقبل الشرق الأوسط و«البلقان»، خصوصًا عندما اعتمد «أتاتورك» الأبجدية اللاتينية فى كتابة اللغة التركية وألغى الطربوش غطاء الرأس، واعتمد مبادئ العلمانية فلسفة للدستور التركى، وجعل من الجيش حارسًا أمينًا ومخلصًا لتلك المبادئ، وقد لاحظت من زياراتى «لإسطنبول» و«أنقرة» أن المرء يستطيع هناك أن ينتقد الحكومة وأن يختلف مع رئيس الدولة. أما إذا تطرق الحديث إلى اسم أبى الأتراك «أتاتورك» أو المبادئ الفلسفية التى قامت عليها حركته فإنه يواجه فورًا بحزم لا حدود له، فكل شىء ممكن إلا المساس بالرجل الذى يعتبرونه صانع تركيا الحديثة إلى الحد أن الساعة الضخمة ما زالت تقف عقاربها فى أكبر قصور الدولة عند لحظة رحيل «أتاتورك»، وهم يقفون حتى اليوم فى ذلك التوقيت من كل عام دقيقة حدادًا على وفاته، ولقد أردت من هذه المقدمة أن أتساءل: هل وصلت حالة التردى العربى والعجز القومى إلى شىء يشبه عقود النهاية للدولة العثمانية؟! مع الفارق الكبير فهى كانت إمبراطورية متحدة ولو شكليًا، أما الأمة العربية فهى دول مختلفة ونظم متباينة بل وأحيانًا فلسفات متنافرة، ومع ذلك يظل السؤال مطروحًا: هل نحن بحاجة إلى من يقود الأمة نحو الحداثة ويأخذ بيدها تجاه المعاصرة ويفض الاشتباك القوى بين الدين والسياسة فى معظم دولها؟! إننى برغم ملاحظاتى – أنا وغيرى – على دور «مصطفى كمال أتاتورك» وأهدافه المعلنة وغاياته غير المعلنة أتساءل مرة أخرى: هل نحن بحاجة إلى تحول فلسفى فى المنطقة

العربية حتى ولو لم يكن له رمز شخصى مثل «أتاتورك»؟! أو بسؤال آخر: هل نحتاج إلى «محمد على» جديد مثل ذلك الذى تخلص من المماليك فى مصر وأقام فيها الدولة الحديثة، وهل العلمانية تعبير يناقض الإيمان ويتعارض مع القومية؟!

إننا لكى نجيب على ذلك كله فإننا نستعرض الأمر برمته من خلال الملاحظات الآتية:

أولاً: إن العلمانية كلمة كريهة فى قاموس العربية وقد تكون مظلومة أيضًا، وهى ترتبط فى ذهن العامة بإبعاد الدين عن سياسة الحكم، وقد ترتبط فى ذهن بعض بسطاء الناس بما هو أشد وأفدح فيربطون بينها وبين الإلحاد أيضًا، بينما الكلمة فى مدلولها العلمى لا تشير إلى شىء من ذلك، ولكنها تقترب فقط من مفهوم إبعاد القرار السياسى عن الصبغة الدينية، وهو أمر لا يتعارض مع الأديان ولا يشير إلى ما يمكن أن يؤدى إلى «الزندقة» أو رفض الجانب الروحى للعقائد السماوية، فهناك شعوب مسلمة صادقة فى إسلامها ومؤمنة مخلصة فى إيمانها، ولكنها فى الوقت ذاته تفصل ما بين الدين والسياسة وتؤمن بأن «ما لله لله وما لقيصر لقيصر». فالعلمانية تقليد سياسى مستمد من تراث أوربا الحديثة بعد ظهور الدولة القومية والفصل بين السلطتين الروحية والزمنية أى سلطة «البابا» فى جانب وسلطة «الإمبراطور» فى جانب آخر.

ثانيًا: إن تشابه الظروف بين الحالة العربية الآن والحالة التركية قبيل وصول الغازى «مصطفى كمال» تثير طبيعة الظروف المحيطة بميلاد الدولة القومية والخروج من عباءة الدولة الدينية، ومع ذلك فنحن ندرك يقينًا طبيعة الفروق التى تميز كل حالة على حدة، فلقد كان الأتراك يحكمون مساحات شاسعة ودولاً متعددة يربط بينها فى الغالب خيط واحد هو خيط الإسلام وتأثيره القوى على الشعوب المحيطة، ومع ذلك تظل هناك تناقضات التخلف والتقدم، الأصالة والمعاصرة، التراث والحداثة، وهذه المفردات تنطبق على طبيعة الأوضاع المتناقضة فى كل من تركيا العثمانية والأمة العربية فى السنوات الأخيرة.

ثالثًا: إذا كانت الرابطة الرسمية فى دولة الخلافة هى دينية بالدرجة الأولى فإن المشروع العربى الراهن يبدو إسلاميًا هو الآخر، فالفكر القومى يتراجع والتفسير الدينى لكل حقائق الحياة هو الذى يتقدم، وهناك أكثر من دولة عربية مهددة بالدخول

فى دائرة العنف سواء أكان فكريًا أم سياسيًا أم ثقافيًا، ونحن لا ننسى أن سقوط دولة الخلافة العثمانية على يد «أتاتورك» قد أدى إلى ميلاد «جماعة الإخوان المسلمين» فى مصر وتكريس حركة الإسلام السياسى بديلاً لدولة الخلافة المنهارة.

رابعًا: إن المجتمعين التركى العثمانى والعربى الحالى كلاهما عاش فترة جدل حول الأخذ بالمبادئ الدينية فى الحكم، وتحديد مدى صلاحية العلمانية كفلسفة للفصل بين ما هو دينى وما هو زمنى، والواضح أن ذلك الانقسام فى الحالتين قد انعكس على صورة المجتمعين التركى والعربى أمام المجتمع الدولى كله، ولقد قرأت مؤخرًا مقالاً فى صحيفة غربية يتباكى فيه كاتبه على الدولة العثمانية، ويقول إنها كانت تجمع شتات الشرق الإسلامى وتحمل عن الغرب عبء ضبط الأمور وانتظام المجتمعات وسلامة العلاقات بين الإسلام والغرب، وقد يكون فى قول من كتب شىء من الصحة، ولكن مع ذلك تعوزه السلامة المنهجية لأنه يفترض ثبات كافة العوامل الأخرى.

خامسًا: إن سقوط الدولة العثمانية كان يعنى بالنسبة للأتراك فض الاشتباك بين الدين والسياسة ولا أقول بين الدين والدولة، فالفارق بين الأمرين واضح، فتركيا لا تزال وسوف تظل قلعة مضيئة للإسلام المعتدل على الحدود الأوربية الآسيوية، وهى أيضًا دولة عضو فى الحلف الأطلنطى، ولها تأثير واضح على سياسات الشرق الأوسط والعلاقة بين الغرب وروسيا، فضلاً عن تأثيرها على الجمهوريات الآسيوية التى استقلت حديثًا ولا تزال تبحث عن نموذج الحكم الذى تريده، وتجد أن تركيا أقرب إليها من غيرها لأسباب جغرافية وأخرى ثقافية، ولا شك أن عرب اليوم يواجهون محنة الاختيار نفسها بين الدولة المدنية التى ناضلوا من أجل تحقيقها والدولة الدينية التى يحاول أنصارها التسلل بها إلى مقاعد السلطة تحت شعارات مختلفة.

سادسًا: إذا كانت تركيا «الرجل المريض» الذى كان يحتضر على امتداد القرن التاسع عشر كله وبدايات القرن العشرين، كانت تشعر أن التحدى الأساسى لها يأتيها من الجانب الأوربى، فإن العرب المعاصرين يشعرون أن الخطر الداهم يحيق بهم

ويتجه إليهم من أطماع الدولة العبرية «إسرائيل»، وهى بالمناسبة دولة قامت على أساس دينى وإن كان الغطاء الغربى يحاول وضع صورتها فى إطار عصرى مقبول برغم كل توجهاتها العنصرية وأهدافها العدوانية ومشكلاتها الأمنية، فالظروف الدولية بالنسبة لتركيا بعد الحرب العالمية الأولى كانت شبيهة بالظروف العربية حاليًا إلى حد كبير.

سابعًا: إن حالة الانهيار الثقافى والتفكك السياسى التى عرفتها تركيا العثمانية لا تبدو بعيدة عن حال بعض الدول العربية، حيث يتراجع العلم وتتقدم الخرافة فى معظم مجالات الحياة على نحو غير مسبوق، مع محاولة إقحام الإسلام الحنيف فى كل مشكلات الحياة اليومية.. بينما هو مخزون فكرى وروحى يجب أن نعتز به وأن نتقدم نحوه فى كل الظروف وأن نستمد منه ما يدفعنا إلى الأمام لا ما يعيدنا إلى الوراء، خصوصًا وأن الإسلام قد جعل التفكير فريضة دينية؛ لذلك فإن صحوة «أتاتورك» برغم كل أهدافها السياسية وأطماعها السلطوية فإنها لا تزال تمثل نموذجًا لميلاد الدولة الحديثة من رحم الدولة المهترئة.

ثامنًا: إن انتشار الفساد السياسى وشيوع الفوضى فى كثير من المجتمعات العربية التى تمر بفترة انتقال يجعلها فى وضع شبيه بما كانت عليه ولايات السلطنة العثمانية وعاصمة الخلافة أيضًا، بكل ما كان يحمله ذلك من تأثير فى السياسات الأجنبية فى المنطقة، كما أن انتشار تعبير الفوضى الخلاقة الذى بشرت به السيدة «كوندليزا رايس» وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة، قد ظهر وكأنها تقرأ فى صفحات من تاريخ انهيار الإمبراطورية العثمانية، عندما ارتبط زوالها بفترة من الفوضى التى تمخضت عن ميلاد النزعات الاستقلالية مثل تلك التى أطلقها «محمد على» باشا وغيره من حكام الولايات. الذين بدأوا يعصفون بالشعب وممتلكاته ويفتحون الطريق لقيام ممالك مستقلة فى دولهم.

تاسعًا: إن غياب القيادة الواعية والافتقار إلى الرؤية السياسية الواضحة هما مظهران من مظاهر فترات الركود لدى الأمم وانحسار تأثير النظم، وهو أمر عرفته المنطقة فى مناسبات كثيرة وعانت منه فى الفترات الضبابية، عندما تعيش الأمة على تاريخها وتقتات من ذكرياتها ولا تتحرك نحو مستقبلها، وتقف عاجزة أمام الدنيا حولها والعالم يجرى أمامها.

عاشـرًا: إن العلمانية ليست مطلبًا فى حد ذاته، ولكنها محاولة لرفض التزاوج بين الدين والسياسـة مثلما هناك رفض آخر للتزاوج بين الثروة والسلطة، وكلا النوعين من التزاوج يسيطران على الساحة العربية إلى حد كبير ويصنعان معًا حاجزًا عصريًا يحول دون التقدم، ويفتح بابًا للفسـاد بكل ألوانـه ويحجب الرؤية ويضع قيدًا على الحريات، ويسمح للإرهاب الفكرى بأن يمارس سطوته على الناس فى غيبة القانون وسيادته والعدالة ومكانتها.

.. هذه ملاحظات عشـر نسـوقها لكى نقول إن المشـروع المطروح عربيًا الآن يتقدمه طرح دينى يسبق ما عداه، وقد حان الوقت لكى نواجه بشجاعة احتمالات المستقبل أمام المنطقة فى ظل تنامى التيارات الدينية وتراجع الأسـس التى قامت عليها الدولة المدنية الحديثـة فـى معظم الأقطار العربية، والدخول فى مرحلة مـن مراحل الفوضى الفكرية قد لا نكـون معهـا بحاجة إلى «أتاتورك» عربـى، ولكن يبقى أن المطلـوب هو البحث عن رؤية جديدة تنقذ المنطقة مما هى فيه وتأخذ بيد العرب نحو العصر فكرًا وعملاً، سياسـة وأسلوبًا، حاضرًا ومستقبلاً!

□□□

منتصف الطريق نحو الديمقراطية!

لقد تمكنت دول إفريقية حديثة العهد بفكرة الدولة ولم يمض على استقلالها إلا ما يزيد قليلاً على أربعة عقود – فضلاً عن تدنى مستوى المعيشة الذى يصل إلى حد انتشار الفقر وبروز الجوع كظاهرة دورية، فضلاً عن مشكلتى التصحر فى جانب وانتشار مرض نقص المناعة فى جانب آخر – أقول لقد تمكنت هذه الدول فى شرق إفريقيا وغربها من إقامة نظم ديمقراطية سليمة والدخول فى مراحل متقدمة من تداول السلطة بشكل يدعو إلى الانبهار بل والتقدير والاحترام، بينما لم نتمكن فى المنطقة العربية – إلا باستثناءات طفيفة كان آخرها النموذج «الموريتانى» الذى تغلب فيه إفريقيته على عروبته ـ من تحقيق المفهوم الواسع والسليم للديمقراطية الغربية، بينما وقفت معظم الأنظمة العربية فى منتصف الطريق وعبرت عن عجزها الكامل وضعفها الشديد أمام التطورات الدولية والمتغيرات الإقليمية، ولم تتمكن من قطع الشوط إلى نهايته واكتفت فى ذلك بالشكل دون المضمون وبالمظهر دون الجوهر، حتى تحولت أغلب الشعارات السياسية إلى إعلانات دورية للاستهلاك المحلى، ولعلنا نعالج هذه القضية المهمة من خلال النقاط التالية:

أولاً: إن الديمقراطية لا تعنى العملية الانتخابية وحدها، بل هى منظومة كاملة ترتبط بالتعليم والثقافة وتكافؤ الفرص وحقوق الإنسان وسيادة القانون، وغيرها من المسائل التى أصبحت موضوعًا للتبادل اليومى على كل المستويات؛ ولذلك فإننا نجد أن كثيرًا من الممارسات السياسية والطقوس السلطوية قد بدأت تكشف عن الخواء الحقيقى والفراغ الكامل؛ لأن عنصر الإرادة السياسية لا يزال ناقصًا فى ظل غياب مفهوم تداول السلطة ودوران النخبة، وهما أمران لا يلقيان الاحترام المطلوب على ساحة العمل العام فى المنطقة العربية.

ثانيًا: إن الأمم التى تملك ميراثًا عريضًا وتاريخًا ثريًا غالبًا ما تفتقد القدرة على بناء نموذج سياسى على النمط الغربى؛ لأنه يكون لديها دائمًا ما يمكن أن ترجع إليه وتستند عليه ثم تكتشف فى نهاية اليوم أنها أهدرت تاريخها ولم تتمكن من استثمار ما تبقى منه، ولعلنى أتذكر الآن تلك الحوارات الساخنة بينى وبين البروفسور «فاتيكيوتس» أثناء رئاسته لقسم الشرق الأوسط بجامعة لندن، إذ كان

يقول لى إن الإســلام هو المســئول عن بطء العملية الديمقراطية فى بلادكم، وكان يستفزنى دائمًا بالمقارنة بين الهند وباكستان، فقد كانتا دولة واحدة حتى التقسيم، وبعده اكتشــفنا أن الهند مضت على طريق الديمقراطية الغربية الصحيحة، بينما ظلت باكســتان الإسلامية تعانى من الانقلابات العســكرية وحكم الجنرلات منذ الاســتقلال وحتى الآن تقريبًا، وكان تفسير أستاذى الراحل – والذى كان مشرفًا على أطروحتى للدكتوراه فى مطلع السبعينيات من القرن الماضى – هو أن الإسلام يقدم لأتباعه نظرية لشورى لا يستطيعون تطبيقها، وفى الوقت نفسه لا يتحركون نحو الديمقراطية الغربية المعاصرة بســبب وجــود ذلك الميراث الفكرى والتراث الحضارى الذى يملكونه.

ثالثًا: إن الدول الجديدة تكــون أقدر على التقاط التجارب الحديثة والمضى على الطريق من حيث انتهى فهى غير مكبلة بقيود الماضى أو أغلال التراث المتراكم، لذلك فإنها تحاكى روح العصر وتؤســس البرلمان على أحدث النظم وتحاول أن تقتفى أثر الاســتعمار وتطبيقاته وبرامجه، ولا تجد لديها من الخبرة التاريخية والذاكرة الوطنية ما يشدها إلى الوراء، وتلك فى ظنى هى عقدة العقد ومشكلة الديمقراطية فى المنطقة العربية، فلا نحن أخذنا بتراثنا المجيد ولا نحن اتجهنا نحو الفكر الجديد.

رابعًا: إن ظاهرة الاشــتباك بين الدين والسياســة فى العالم العربى والإسلامى قد زادت الأمور تعقيدًا؛ فالمتأسلمون لم يدخلوا العملية السياسية فى شكلها الشرعى الكامل فى معظم النظم العربية، كما أنه لم يتم التوصل إلى طرح شامل يحتوى التيارات الإســلامية فى إطار العملية السياســية فأصبحوا جزءًا من المشكلة وليسوا جزءًا من الحل، ولعل ذلك يفســر إلى حد كبير ذلك الاضطراب السياسى الذى يسود المنطقة ويعرقل مســيرة الديمقراطية فيها، ولعــل النموذج المصرى يمثل أوضح مثــال لحالة الاضطــراب التى تمر بها الديمقراطية المطلوبــة فى عالمنا العربى.

خامسًا: إن التزاوج بين الســلطة والثروة فى العالم العربى يشــكل هو الآخر ظاهرة خطيرة على الساحة كلها؛ لأنه يعنى الارتباط بين الحكم والمال ويضع رجال الأعمال فى مقدمة المجتمع، متناسين أن الأغلب الأعم من شرائح المجتمعات العربية – خارج الــدول النفطية – تعانى من الدخول المحدودة والخدمات القليلة والموارد النادرة

والبطالة المستعصية الحل، وهى أمور تصب فى النهاية فى المقولة الشهيرة التى تـرى أنه «ليس حرًا مـن لا يملك قوت يومه»؛ فالديمقراطية الاقتصادية تسـبق الديمقراطية السياسـية، كما أن العدالة الاجتماعية هى مقدمة ضرورية لاسـتقرار المجتمع وتماسك بنيانه، من هنا فإن البعد الاقتصادى لقضية الديمقراطية هو بعد حاكم لا يمكن الإقلال من تأثيره أو التهوين من شأنه.

.. هـذه نقاط نثيرها ونحـن نتحدث عن الميوعة فى التطبيق الديمقراطى والوقوف عند منتصف الطريق وتحويل المتاح إلى ديكورات يقف تأثيرها عند حدود وجودها، وهو الأمر الـذى جعل الإصلاح السياسـى يمثل قضية القضايا فى المنطقـة العربية، وهنا يجب ألا يغيب عن الذهن أن الديمقراطية سـلعة سياسـية باهظة الثمن ولكنها غير قابلة للتصدير أو الاستيراد؛ إذ إنها ترتبط بهوية المجتمعات وثقافة الشعوب، وبرغم تسليمنا بوجود أنماط محددة لها وقواعد معروفة لتطبيقها وحد أدنى للاعتراف بوجودها، فإنها تظل مرتبطة فى الوقت ذاته بخصوصية الأمم ومخزونها الحضارى وتراثها الثقافى، ولكن ذلك لا يعنى أبدًا التوقـف عن الاتجاه إليها بدعوى ذاتية التجارب والمغـالاة فى الحديث عن الخصوصية أو الاستغراق فى تمجيد الهوية أو تأكيد أن ما هو قائم يمثل غاية المنى، أو أنه ليس فى الإمكان أبدع مما كان، وهنا أستأذن القارئ فى طرح الملاحظات التالية:

- إن حل إشكالية التمثيل الكامل والصحيح لكافة القوى السياسية فى المجتمعات العربية هـو المدخـل الوحيد من بوابـة العصر؛ إذ إنه لا يمكن أن نتحدث عن المسـتقبل فى ظل غيبة التمثيل السياسـى الكامل لكافة الفصائل السياسـية؛ لأنه لا يمكن أن نتصور ألا يكون لقوى موجودة على السـطح رصيد فى الشـارع، بينمـا القوى صاحبة الرصيد الحقيقى فى الشـارع لا تجد فرصة تمثيلها على سـطح السلطة. فالملاحظ أن كثيرًا من الأنظمة العربية تفتقر إلى الشـعبية الحقيقية وتعانى من حالة تأزم أدت إلى الاختناق الذى نشـهده وحالة الاحتقان التى تسـود بعض البرلمانات والمؤسسات الدستورية فى المنطقة العربية.
- إن القدر من الديمقراطية الذى أخذت به دول مثل لبنان والكويت والبحرين لا يبدو مؤثرًا بالدرجة نفسها التى بلغها تأثير التجربة «الموريتانية» على سبيل المثال، فهى تؤكد أن إرادة الشعوب يمكن أن تنتصر وأن دخول العصر الديمقراطى أمر ممكن وأن العالم العربى ليس نسيجًا وحده، بحيث يقف عند منتصف الطريق لا يتجاوزه ولايعبره إلى سواه.

- إن الربط بين الإسلام الحنيف والديمقراطية الغربية لا يمثل مشكلة غير قابلة للحل، فهناك دول إسلامية كثيرة تمكنت من العبور نحو الديمقراطية الغربية دون أن تفقد شخصيتها أو تعبث بتاريخها، ولعل النموذجين الماليزى والأندونيسى شاهدان على ذلك، فضلاً عن أن المضى نحو الديمقراطية فى العالم الإسلامى قد بدأ يخطو بشكل ملحوظ، وإن نالت منه آثار الأعمال الإرهابية التى شهدتها معظم مناطق العالم فى العقدين الماضيين.
- إن دور المؤسسة العسكرية وتحالفها التقليدى مع اليمين المتشدد كنمط سائد فى كثير من الدول وتعبيرها عن الروح الوطنية، قد أدى إلى تراجع مساحة الديمقراطية نتيجة شهوة السلطة والرغبة فى الاستمرار فيها واستمراء اقتناصها بدعوى الاستقرار وتثبيت دعائم الأمن، ومع ذلك فسوف يظل نموذج الجنرال «سوار الذهب» فى السودان، ونموذج الجنرال «محمد فال» فى موريتانيا بمثابة بارقة أمل أمام الشعوب التى سقطت فى قبضة الحكم العسكرى منذ سنوات طويلة.
- إن الادعاء بأن الديمقراطية رفاهية لا تقدر عليها الشعوب الفقيرة هو ادعاء كاذب، فالنموذج الهندى الذى يمثل أكبر ديمقراطية فى العالم على الإطلاق يدحض هذا الادعاء ويثبت أن الشعوب الفقيرة تستطيع تحقيق الممارسة الديمقراطية والمضى فيها دون أن تعوق حركتها مستويات المعيشة الهابطة أو الفقر الشائع، ففى الهند يخرج ما يزيد على سبعمائة مليون ناخب إلى صناديق الاقتراع على امتداد شهور ثلاثة، وذلك برغم الكم الهائل والحجم الكبير من المشكلات فى ذلك البلد متعدد الأعراق والقوميات والديانات واللغات، ولكن النظام الديمقراطى هو وحده الكفيل بجمع شتات تلك الأمة وقبول ولاياتها المتعددة الانضواء تحت مظلة الحكومة المركزية فى «نيودلهى».

.. إن خلاصة ما نريد أن نصل إليه ونلح على تأكيده هو أن الديمقراطية طريق طويل لا ينبغى الوقوف عند منتصفه؛ إذ إنها غير قابلة للتجزئة ولا يمكن الحديث عنها باعتبارها غاية فى حد ذاتها بل هى وسيلة للحكم الرشيد أو ما أصبحنا نطلق عليه تعبير «الحوكمة».. ونؤكد بهذه المناسبة أن العلاقة بين الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص هى أمور لا تحتاج إلى إثبات لأنها واضحة لكل ذى بصيرة، كما أن الارتباط بين الديمقراطية وسيادة القانون هو ارتباط تلقائى وبديهى، حتى إن آخر تعريف للديمقراطية

يختــزل الأمر كله فى عبارة واحدة مؤداهــا أن «الديمقراطية هى دولة القانون»، لذلك فإن الصحة النفسية للنظم وسلامة الحكم الرشيد لا تتحققان بغير الوعى الكامل بالحقيقة التى يجــب أن يتذكرها العرب – شــعوبًا وحكومات – وهى أن الطريق إلــى التحرير والتنوير يعتمــد بالدرجة الأولى على مناخ الحريات وأســاليب التطبيق الديمقراطى، الذى لا يقف فى وسط الطريق ولكنه يمضى معه إلى منتهاه من أجل مستقبل أفضل من حاضرنا، وذلك بافتراض أن حاضرنا أفضل من ماضينا وهو أمر لا نســتطيع – مع الأســف – القطع به أو الجزم بوجوده.

❑❑❑

obeikandl.com

محنة البحث العلمى فى العالم العربى

عائد أنا من زيارة عمل للعاصمتين البريطانية والألمانية فى صيف ٢٠٠٧م، وقد سيطر عليّ طوال الأيام التى قضيتها فى أوربا سؤال يطرح نفسه بإلحاح: لماذا هم متقدمون ونحن متراجعون؟! لماذا هم جادون ونحن فى أغلب الأحيان هازلون؟! لماذا هم يعيشون الحياة كما ينبغى ونحن مستغرقون فى الدوران حول الحياة ولا نعيشها كما يجب أن تكون؟! لقد هبطت العاصمة البريطانية التى عشت فيها عدة سنوات منذ قرابة أربعين عامًا كانت فيها بريطانيا تعتبر نفسها الجزيرة ذات الخصوصية، وكانت إشارة أهلها إلى بلدهم دائمًا تقول «نحن والقارة» فى تعبير عن العلاقات البريطانية الأوربية، كما شاهدت فى تلك السنوات ذلك الجدل الحاد بين الحزبين الرئيسيين «المحافظون» و«العمال» حول الانضمام – وقتها – للسوق الأوربية المشتركة إلى أن حسم المواطن البريطانى ذلك الجدل فى مطلع السبعينيات وانضمت الجزيرة التى حكمت أجزاء ضخمة من العالم عبر سنوات إلى السوق الأوربية المشتركة التى أصبحت هى «الاتحاد الأوربى» فيما بعد، ولقد لفت نظرى كثيرًا هذه المرة – وبرغم ترددى المنتظم على مدينة لندن – أن الحياة فى تلك العاصمة الكبرى بدت لى أكثر أوربية من قبل وأكثر «أمركة» عما عرفتها منذ سنوات بعيدة، كما أن الثورة التكنولوجية خصوصًا فى عالم الاتصالات قد أضحت مسيطرة إلى حد كبير وتلك هى سمة العصر، وكل من فاتهم قطار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أصبح غريبًا عن هذا العالم وضيفًا – غير مرغوب فيه – على عالم اليوم، وأنا واثق أنه خلال سنوات قليلة سوف تكون التجارة الإلكترونية هى السائدة، بل ربما يعمل الناس جميعًا من منازلهم عبر قنوات الاتصال المفتوحة ومصادر المعلومات الهائلة، وإمكانات التقنية الحديثة التى تسببت فى انقلاب حقيقى فى كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، ولا يبدو الأمر فى ألمانيا مختلفًا عن بريطانيا.

وهنا أطلب من القارئ أن يلاحظ أننا نتحدث عن دول أوربية ولا نتحدث عن الولايات المتحدة الأمريكية التى تسبق أوربا – فى ظنى – بعشرات السنين، وهنا نعود إلى عالمنا

العربى وما نطلق عليه بحق مأساة البحث العلمى فيه، برغم فرط ما لديه من ثروات طبيعية سخية وموارد مالية واسعة بل وطاقات بشرية متنوعة، ولذلك فإننا نرصد جوانب المشكلة من خلال النقاط التالية:

أولاً: إن النظام التعليمى فى العالم العربى يتحمل المسئولية الأولى عن تخلف البحث العلمى لدينا؛ فالتعليم هو الذى يقدم الخامات المطلوبة على المستوى البشرى من أجل ظهور مراكز تميز علمية (Centres of Excellence) طالبنا بها كثيرًا ولم نجد لذلك استجابة تتفق مع أهميتها وضرورة وجودها، ولابد أن نعترف هنا أن التعليم هو حارس بوابة المستقبل وهو – دون غيره – الذى يشكل معيار التقدم ويحمى من إعادة إنتاج التخلف. ولا يقف الأمر عند التعليم بمعناه الدراسى أو مفهومه البحثى، ولكن هناك نقطة مهمة وغائبة عن العقل العربى وهى المتصلة بعمليتى التدريب والتأهيل وهما مفتقدتان إلى حد كبير فى معظم الدول العربية، حيث توجد جيوش العاطلين من حملة المؤهلات العلمية دون أن يكونوا مؤهلين لعمل معين أو مدربين على مهارات مطلوبة.

ثانيًا: إن الانقلاب الضخم الذى أشرنا إليه تحت مسمى ثورة تكنولوجيا المعلومات قد امتد إلى كافة جوانب الحياة، بل إن التدين أيضًا قد أصابه من الحب جانب فأصبحنا نسمع عن «المصحف الإلكترونى» والمسابح الرقمية وساعات جديدة تغزو الأسواق فيها تسجيل بمواعيد الشعائر الدينية، بل إننى شاهدت أيضًا فى أحد الكنائس التاريخية بأوربا بوابات إلكترونية للدخول تحصى وترصد وتصور، فأين نحن هنا فى العالم العربى من كل ذلك؟! إننا فرحون فقط بمئات الألوف ممن يحملون درجات علمية عليا ولكنهم فى الحقيقة لا يقدمون شيئًا ملموسًا لأوطانهم، فقد أصبحت الدرجة العلمية هى مظهر للوجاهة الاجتماعية ومسوغ لدخول الحياة الزوجية بشكل مقبول!

ثالثًا: إذا كنا نرى أن التعليم سبب لضعف البحث العلمى فإن البطالة تبدو هى الأخرى نتيجة طبيعية لذلك؛ إذ إن نظامنا التعليمى العقيم الذى ما زال معظمه قائمًا على الأساليب التقليدية يتحمل درجة كبيرة مما نحن فيه الآن. فالعالم المتقدم قد توقف تقريبًا عن عملية حشو المعلومات وأصبح مهتمًا بعلوم تنمية الذكاء

وجدولــة العقل ومناهج البحــث العلمى، ففى بلد مثل مصــر نرى الملايين من حملــة المؤهلات العليا ولكنهم يحتاجون برغم ذلك إلى عملية إعادة تأهيل وفقًا لاحتياجــات ســوق العمل، إذ لا يمكن أن نتصــور ألا يتغير «العرض» نوعيًا من ســتينيات القرن الماضى، بينما «الطلب» قد تغير تمامًا وفقًا لمستحدثات العصر والطفرة الهائلة فى التطور التكنولوجى خلال العقود الأخيرة.

رابــعًــا: إن نقص الخبرات الإدارية والتنظيمية فى العملية التعليمية قد انعكس سلبًا على توافق عناصرها مع روح العصر، ولقد لاحظت أن معظم الأبحاث الخاصة بتطوير التعليم فى الدول العربية تهتم بالشكل دون المضمون، كما أنها ما زالت حبيسة أطر جامدة لا تتجاوزها والعالم يجرى حولها ويظل ســابقًا لها؛ لأن التعليم فى النهاية ليس فقط هو الأبنية الشــامخة أو القاعات الرخامية، ولكنه شــىء آخر يغــرس «قيمة التعلم» لــدى الأجيال الجديدة ويعطيها مفاتيــح المعرفة ويضعها على بداية الطريق الصحيح نحو المســتقبل بكل تحدياته المعقدة وروح التنافس الشديد التى تحيط به من كل اتجاه، ونحن ننبه هنا إلى أن الإدارة علم له أصوله وتطبيقاته وليس مجرد خبرة زمنية رتيبة، ولعل ذلك ينطبق أكثر ما ينطبق على حقل التعليم.

خامسًــا: هل يتذكر القارئ ذلك الصخب العالى الذى صاحب حصول عالم مصرى يعيش فــى الولايات المتحدة الأمريكية على جائزة «نوبل» فى الكيمياء، وما أدى إليه ذلك من تفريغ الحدث من محتواه، فبدلاً من أن يكون حصول العالم الكبير على هذه المكانة الدولية الرفيعة دافعًا نحو الخروج من المحنة انصرف رد الفعل إلى لقــاءات وحوارات وندوات تصاحبها اســتقبالات احتفالية للعالم الزائر فى عدد مــن العواصم العربيــة، ولم يفكر العرب ولا الدوائــر المعنية لديهم فى أن يكون حصــول عالم عربى فــذ على جائزة «نوبل» فى مجال العلوم بمثابة نقطة انطلاق للبحث العلمى العربى، عن طريق حشــد الموارد المادية وتأهيل القاعدة العلمية تحت مظلة ذلك الحدث الكبير لنصنع إنجازًا فى مجال البحث العلمى، وأعود فأؤكد هنا أن القضية ليســت قضية إمكانات مادية. فلقد شــرح لى العالم الكبير و«لغيرى» – وهو بالمناســبة صديق عمر وزميل دراسة – أن كثيرًا من التعديلات

العلمية والاختراعات الحديثة تتم بواسطة شباب العلماء فى أماكنهم من خلال تغيير معادلة رياضية أو تطوير جهاز قائم، فالعلم يرتبط بالعقل وليس شرطًا أن يكون ابنًا للثروة وحدها، برغم أننا لا ننكر أهمية وجود أرصدة مادية فى خدمة البحث العلمى على نطاق كبير.. وأود أن أؤكد هنا أن نموذج العالِم المفكر الذى يجمع بين حداثة العلم وأصالة الفكر هو النموذج المطلوب من أجل تحريك المياه الراكدة فى عالمنا العربى، وأظن أن «زويل» وغيره من عشرات النماذج الموجودة فى كل الدول العربية تقريبًا ومن كافة جنسيات الجامعة العربية كفيلة – إذا ما صدقت الإرادة السياسية وخلصت النوايا القومية – بتحقيق إنجازات باهرة نواجه بها مأساة البحث العلمى فى العالم العربى.

سادسًا: هل يتذكر القارئ مرة أخرى ذلك الضجيج الذى صاحب الإعلانات المنفردة من العواصم العربية حول البرامج المزمعة للاستخدام السلمى للطاقة النووية، وكيف أن الصوت قد علا كثيرًا وشد الجماهير العربية وأيقظ لديها إحساسًا بالزهو المنتظر والكبرياء المنشود، ثم خفتت الأصوات وهدأت العواصم لأن الإرادة السياسية معطلة والقرار – مع الأسف – ليس عربيًا خالصًا! وأتساءل هنا أين نحن من دولة مثل الهند أو باكستان وهما دولتان أشد فقرًا وأقل إمكانات؟! ولأكتفى بالهند مثالاً لأننى عشت فيها سنوات أربع منذ عدة عقود، فقد أصبحت الآن دولة صناعية كبرى ودولة فضاء ودولة اكتفاء ذاتى فى الحبوب الغذائية، فضلاً عن أنها دولة نووية مؤثرة فى عالم اليوم، إنها نفسها الهند التى كان لها مشروع مشترك مع مصر لإنتاج طائرة يتم تصنيع «الموتور» الخاص بها فى «القاهرة» وجسم الطائرة فى «نيودلهى»! لقد كان ذلك أثناء تلك الأيام الخوالى من عصر «عبد الناصر» و«نهرو» فى ستينيات القرن الماضى، ونسأل أنفسنا الآن أين هم وأين نحن؟ إن الفارق يكمن فى الإرادة السياسية الواعية والتخطيط القومى السليم، وإعطاء أولوية للبحث العلمى الهندى داخل شبه القارة وخارجها.

سابعًا: إن حجم الإنفاق العربى على البحث العلمى يمثل نسبة ضئيلة من الدخل القومى العربى الإجمالى خصوصًا فى الدول العربية ذات الدخول المرتفعة، وذلك مؤشر

خطير لو قارناه بنسبة ما تنفقه إسرائيل فى المجال نفسه، كما أن المنشور من الأبحاث العلمية لعلماء ومفكرين عرب فى المجلات العلمية الدولية ذات القيمة والمكانة يبدو محدودًا للغاية، وعدد العناوين للكتب العربية المنشورة سنويًا منخفض أيضًا، فضلاً عن أن المترجم منها إلى لغات أخرى يبدو هو الآخر محدودًا تمامًا، وإزاء ذلك كله لابد أن نعترف بأننا بحاجة إلى صحوة علمية تأخذ بيدنا إلى الأمام لمواكبة روح العصر بدلاً من أن نكون عالة عليه نستهلك ولا ننتج نكتب ولا نقرأ!

.. إن خلاصة ما أريد أن أصل إليه من استعراض النقاط السبع الماضية، هى أن أدق ناقوس الخطر وألفت النظر إلى محنة البحث العلمى المرتبطة بتدهور التعليم العربى، وتأثير ذلك فى مشكلاتنا الداخلية وصورتنا الخارجية، وليتذكر الجميع أن ألمانيا خرجت من الحرب مقهورة وممزقة ومنقسمة ولكنها الآن أكبر قوة اقتصادية فى أوربا، كما أن بريطانيا حافظت على تقاليدها التاريخية مع انطلاقة واسعة نحو المستقبل فى الوقت ذاته، أما فرنسا فقد تمكنت من إحداث توازن ملموس بين العلم والفكر تخدمه قاعدة نظرية قوية مستمدة من الثقافة اللاتينية وروافدها المتعددة، أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد قطعت أشواطًا هائلة فى التفوق العلمى والتقدم الصناعى والازدهار الاقتصادى، ولكنها لا تزال مكبلة بقيود وأفكار تضع حدودًا فاصلة لديها بين التقدم التكنولوجى الهائل والأصالة الحضارية المفقودة؛ لأن الجانب الفكرى لم يتقدم فى العالم الجديد بالخطوات نفسها التى تقدم بها البحث العلمى، وتلك قضية أخرى ليس هذا مجال الخوض فيها، ولكن الأمر الذى لا خلاف عليه هو أن عالمنا العربى يعانى بشكل ملحوظ من غياب الإرادة السياسية الداعمة لمشروع بحثى علمى كبير يفتح الآفاق أمامنا للخروج من محنة التخلف والفكاك من أسر التبعية، نقول ذلك ونحن نعلم أن ما ننادى به لا يبتعد أبدًا عن أوضاعنا السياسية الراهنة وآمالنا القومية القائمة وصراعاتنا الخارجية الباقية!

□□□

هل الديمقراطية انتخابات فقط؟

الانتخابات الحرة هى عصب الديمقراطية ولكن إذا توهمنا أن الأخذ بالانتخابات وحدها معيارًا للديمقراطية الحقيقية فإننا واهمون. إن الانتخابات هى العملية التى تتحدد بها تركيبة المجالس النيابية فى الدول المختلفة، ولكن ذلك يعكس المسألة الكمية فقط أى نسبة الأعداد بين الأحزاب المختلفة والمستقلين داخل البرلمان، بينما هناك ماهو أهم وهو نوعية من جرى انتخابه من الناحيتين الفكرية والسياسية، فالنوعية قضية مهمة أيضا وليست الأعداد وحدها هى المعيار الحاكم فى تحديد هوية النظم وشكل الحكومات، هذا من ناحية واحدة وهى المتعلقة بالجانب المؤسسى للعملية الديمقراطية والتى تبدأ بالإعلان عنها ثم مرحلة الترشيح لها والدعاية عنها، وصولا إلى صناديق الاقتراع حتى إعلان النتائج والطعن عليها، وصولاً إلى تشكيل البرلمان بمجلسه الواحد أو مجلسيه وفقًا لطبيعة النظام السياسى، ولكن قراءة أخرى لقضية الديمقراطية تؤكد أن الأمر لا يقف أبدًا عند هذا الحد وحده مهما كانت درجة الشفافية ومستوى النزاهة ودقة الإجراءات المرتبطة بالعملية الانتخابية كلها، فهناك قبل ذلك كله – وربما أهم منه – ذلك المناخ الذى يسيطر على الأجواء السياسية والظروف والملابسات التى تحيط بتركيبة المجتمع ونوعية الحياة السياسية القائمة، فإذا كنا نرى أن الجانب الإجرائى الخاص بالانتخابات هو العنصر الأساسى فى الجانب المؤسسى للحياة النيابية السليمة، فإننا نرى على الجانب الآخر عددا من العوامل الحاكمة فى تحديد مستوى المشاركة السياسية ونوعية الديمقراطية السائدة، ونطلق على هذا الجانب المتصل بالمناخ العام تعبير البعد الفلسفى للحياة السياسية وهو الذى يأتى مكملاً للجانب المؤسسى الذى أشرنا إليه، وقد يكون من المستحسن هنا أن نشير إلى عدد من العوامل المرتبطة بالمناخ القائم والروح السائدة لكى نؤكد فى النهاية أن العملية الانتخابية لا تنهض وحدها دليلاً على صحة الحياة السياسية وسلامة الظرف الوطنى العام، ويمكن إجمال هذه العناصر فيما يلى:

أولا: إن سيادة القانون هى عامل حاسم فى تحديد هوية النظام ودرجة مصداقيته، فاحترام القاعدة القانونية – العامة والمجردة – هو الفيصل عند تقييمنا للنظم المختلفة حتى

إن أحدث تعريف للدولة الديمقراطية هو أنها دولة القانون (State of Law). ومن هـذا المنطلق فإن اسـتقلال القضاء واحترام القانون وتطور التشـريع بصورة تواكب مقتضيـات الحال ومصلحة عموم النـاس هى كلها لوازم لتأكيد أهم عنصر فى صنع المناخ الذى يجب أن تعيش فيه النظم الديمقراطية وتزدهر معه الحريات الأساسية المطلوبة للمواطن الصالح فى أية دولة.

ثانيا: إن التعليم كان ولا يزال وسـوف يظـل البوابة الحقيقية لدخول العصر الذى نعيش فيه ومواكبة تطوراته وولوج آلياته المختلفة من أجل التمشى مع حركة التاريخ وروح العصر وطبيعة الأشـياء. فالديمقراطية فى الشـعوب التى تعانى من الأمية لم تتمكن من تقديم المرشـح الأفضل، كما أنها سـوف تشعر بأن نسـبة كبيرة من الناخبين لا يتابعون البرامج المطروحة ولا يدركون الفوارق الحقيقية بين المرشحين ويقفون من العملية الانتخابية أمام العوامل الشخصية وحدها، دون الأخذ بالأسباب الموضوعية عند الاختيار على نحو يسـمح لبعض العوامل المرفوضة بأن تكون أداة فى الدعاية الانتخابيـة، وفى مقدمتها اسـتغلال الدين وتأثير المال وخطـورة البلطجة. وهى ظواهر تعانى منها الانتخابات فى الدول النامية خصوصًا فى المنطقة العربية حيث يجرى اسـتخدام العناصر الثلاثة المشار إليها آنفًا بصورة كبيرة وعلى نطاق واسع، ولن يضع الشـعوب أمام الاختيار الصحيح إلا الاهتمام بالتعليم، فهو الذى يكسـب ثقافـة الديمقراطية ويضع الإنسـان العربـى أمام المسـئوليات التاريخية الحقيقية ويجعلـه قـادرًا على فهم البيئة السياسـية وإدراك الظـروف المحيطة، كذلك فإن التعليم العصرى يعطى المواطن الصالح القادر على التفرقة بين ما ينفع وما يضر من خلال الحسـاب العام للمصلحة العليا للوطـن، كذلك فإن التعليم الحديث فيه نوع من التدريب على الحوار والقدرة على التعامل مع المسـتجدات المختلفة، ولسـنا نقصد بالتعليم ذلك النمط الكلاسـيكى الذى يقوم على حشـو المعلومات والكر والفر بين صفحات الكتب المدرسية أو الجامعية، ولكننا نعنى به حيازة الأسلوب الأمثل للحصـول علـى المعلومة والتداول مـع الفكرة وفهم المناخ العام للحياة السياسـية القائمـة؛ فالتعليـم هو مفتاح العصر وبوابة الدخول إلـى المجتمعات العصرية التى تتمتع بديمقراطية حقيقية.

ثالثًا: إن تنامى مؤسسات المجتمع المدنى وهيئاته وجمعياته هو الكفيل بتخليق الدولة العصرية لأننا لسنا فى عصر الحكومات وحدها، إذ تشترك معها بل وربما تسبقها المنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية، التى تعتبر بحق الطريق الصحيح نحو التنمية البشرية وتأهيل مجتمع من كافة جوانبه لحالة من الاندماج والتجانس، فضلاً عن تعزيز الخدمات ورفع كفاءة المؤسسات التعليمية والصحية اعتمادًا على الجهود التطوعية، ويكفى أن نتذكر أن جامعة القاهرة قامت فى مطلع القرن العشرين بالجهود التطوعية ومن خلال العمل الأهلى العام، كما أن الذى يعزز سلامة العملية الانتخابية وملحقاتها هى الجمعيات الأهلية المعنية فى هذا الشأن والتى تلعب دورًا ثقافيًا تنويريًا ملموسًا، ولاعجب فى ذلك، فقد وصف السكرتير العام السابق للأمم المتحدة «كوفى عنان» – فى إحدى خطبه – مفهوم العولمة بأنه ذلك الذى يجمع مؤسسات العمل الأهلى التطوعى والجمعيات الأهلية فى إطار واحد، وفى ظنى فإن هذا التعريف الجامع المانع يعتبر إضافة قوية لدور العمل غير الحكومى فى دعم مسيرة الإصلاح الوطنى والارتقاء بمستوى الحياة، وهى قضايا شديدة الارتباط بقضايا الحريات العامة وتأكيد مفهوم المشاركة السياسية؛ فالعلاقة بين التنمية والديمقراطية علاقة وطيدة لا تحتاج إلى شرح أو إيضاح؛ لأنها علاقة ارتباطية تجعل الإصلاح الاقتصادى ابنًا شرعيًا للإصلاح السياسى وتؤكد أهمية العمل للنشاط التطوعى فى دعم مسيرة الحياة السياسية الناضجة للبلاد.

رابعًا: إن مسألة حقوق الإنسان بكل ما يرتبط بها من عوامل ومؤشرات هى قضية أساسية فى تشكيل المناخ الذى يحيط بمؤسسات التمثيل النيابى فى المجتمع، إذ إن حقوق الإنسان هى قضية القضايا التى تشغل الرأى العام وتتحكم بدرجة كبيرة فى مصداقية النظام السياسى وشفافية ممارساته، فنحن لا نعرف نظامًا سياسيًا ينتهك حقوق الإنسان ثم يكون قادرًا بعد ذلك على التشدق بالديمقراطية ودولة الحريات، العبرة دائمًا بمدى إسهام المناخ السياسى وتأثيره فى رعاية حقوق الإنسان، والوقوف ضد انتهاكاتها ومحاسبة من يرتكبون جرائمها؛ لأن حقوق الإنسان تعبير عصرى تطور على امتداد ستة عقود مع تسليمنا بوجود أصوله فى عدد من الديانات وفى مقدمتها الديانات السماوية، ولا شك أن مفهوم حقوق الإنسان قد تطور تطورًا كبيرًا فى السنوات الأخيرة لكى يشمل حقوق الإنسان

السياسية والاقتصادية والثقافية، فضلاً عن الغطاء الإنسانى الذى توفره تلك المبادئ التى ارتضتها البشرية فى مرحلة من مراحل وجودها الفكرى والأخلاقى.

خامسًا: إننا بحاجة إلى توسيع مفهوم الديمقراطية فى منطقتنا العربية حيث توجد حالة من التمزق مع شعور عام بأن هناك آراءً مختلفة وتوجهات متعددة للوصول إلى الهدف الواحد، وهو ما يعنى أن توسيع الجهود من أجل القضايا القومية المشتركة يستوجب منا البدء بقضايا الديمقراطية والإصلاح فى العالم العربى، فى ظل ظروف بالغة القسوة تتعرض فيها الأرض العربية لهجمات شرسة من إسرائيل استهدفت أول ما استهدفت الاستقرار السياسى والمقاومة الوطنية والتجربة الإصلاحية فى عدد من العواصم العربية، وهذا يؤكد الحاجة إلى اللجوء إلى أساليب ملتوية لا تحقق الهدف القومى العام.

.. هذه ملاحظات أردت منها أن أؤكد أن الديمقراطية – التى نتطلع إليها ونسعى نحوها – ليست مجرد ديكور سياسى يتحقق بإجراء الانتخابات التى هى مجرد أداة ووسيلة لتحقيق ذلك الهدف، بل كان لابد لنا أن نغوص فى أعماق الظاهرة لكى نكتشف الأسباب التى تقف وراء بعض الأنظمة التى نجحت فى الشق المؤسسى دون الشق الفلسفى فى تسخين البيئة الحاضنة للحريات والداعمة لها، وذلك تفسيره أن البعض يتوهم أن الحديث المتكرر عن الديمقراطية والانتخابات المتعاقبة من أجل تحقيقها لايمكن أن تثمر ما نريده للمستقبل، ولكن لابد من ضمانات أخرى لا تتوافر إلا بالإشارة إلى العوامل التى تقدمنا بها مؤكدين على أن المناخ الصحى للحياة الديمقراطية يمكن أن يصنع المؤسسات والآليات المطلوبة، ولكن على العكس ليس صحيحًا إذ لايمكن أن نتصور أن الديمقراطية مجرد أبنية ضخمة وبرلمانات فخمة بينما الحريات تختنق وسيادة القانون غائبة والوضع العام متردد.

إن كل ما أريد أن أقوله بوضوح إن الذين يظنون الديمقراطية عملية ميكانيكية مخطئون؛ لأن الظاهرة السياسية ترتبط بالظروف المحيطة والعوامل المؤثرة، ولا تقف عند حد ما نتابعه أحيانًا من شعارات زاعقة واستفتاءات دورية وانتخابات منتظمة، فالعبرة قبل كل شىء بالتعليم والثقافة.. بالتدريب السياسى والحوار الفكرى.. بالشفافية المطلقة والمصداقية الكاملة، ألم أقل لكم منذ البداية أن الديمقراطية مناخ وممارسة وليست شعارًا ومؤسسة.

الأبعاد العربية للثورة المصرية

أكملت ثورة يوليو (تموز) ١٩٥٢م عامها التاسع والخمسين وقد خلفت وراءها جدلاً واسعًا بين مؤيد لقيامها ومعارض لنتائجها، فالكل يقرأها وفقًا لأفكاره ودرجة تطابقها مع مصالحه وخدمتها لأهدافه، والواقع أن الثورة المصرية هى الابنة البكر لحرب فلسطين الأولى عام ١٩٤٨م. وهى بمثابة الصدمة الكبرى التى أفاقت عندها الأنظمة العربية لتكتشف مؤامرة قيام الدولة العبرية ودعم المجتمع الدولى لها، متمثلاً فى الدول الكبرى بما فيها الاتحاد السوفييتى السابق والاعتراف الكامل الذى منحته الأمم المتحدة للدولة الصهيونية، ويهمنا هنا أن نستعرض جذور الفكرة العربية فى مصر وتأثير قيام الثورة فيها من خلال الملاحظات العشر التالية:

أولاً: لا نستطيع أن نزعم أن الفكرة العربية متجذرة فى مصر تاريخيًا، فالحركة الوطنية المصرية كانت إسلامية الطابع، ولعلنا نتذكر أن هزيمة الحركة العرابية قد اقترنت بسحب الخليفة العثمانى لدعمه «لأحمد عرابى» باشا، كما أن «مصطفى كامل» خطيب الحركة الوطنية المصرية كان يعمل بمباركة من الخليفة العثمانى الذى منحه درجة الباشاوية إعجابًا به وتقديرًا لدوره، كما أن صحيفة «اللواء» التى كانت صحيفة الحزب الوطنى الذى يرأسه «مصطفى كامل» كانت إسلامية متشددة برئاسة تحريرها الشيخ «عبد العزيز جاويش». بينما كانت الحركة الوطنية فى الشام قومية الطابع عروبية التوجه لأنهم كانوا يقاومون الاحتلال التركى والسيطرة العثمانية والطرفان يشتركان فى الديانة الإسلامية، فكانت العروبة هى الفيصل للتمييز بين الشوام الذين يحاربون من أجل الاستقلال وبين الأتراك الذين يواصلون الهيمنة على المنطقة بأسرها تحت عباءة الإسلام وعمامة خليفة المسلمين. لذلك فإننا نقول بوضوح إن العروبة فى مصر قضية طارئة أكثر منها متأصلة.

ثانيًا: إن حرب فلسطين الأولى قد دقت ناقوس الخطر فى مصر وأوضحت أمام الشعب المصرى أن الخطر الذى يتهدده من المشرق تشاركه فيه كافة دول الجوار العربى، ولقد أدرك المصريون أن الوجود الصهيونى الرابض على حدودهم الشرقية يستهدف

مصر مثل غيرها من شقيقاتها العربيات، وهو الأمر الذى أدى بالضباط العائدين من فلسطين أن يتحركوا وفقًا لمنطلق عربى شامل لا من منظور دينى محدود، خصوصًا وأن المتطوعين من الطلائع الأولى إلى ميدان المعركة فى فلسطين كانوا من كوادر جماعة الإخوان المسلمين فى مصر، وعندما عاد «جمال عبد الناصر» ورفاقه بعد الحصار الذى تعرضوا له فى «الفالوجا» وما تردد عن قضية الأسلحة الفاسدة، فإن الثوار المصريين كانوا يرددون وقتها أن المعركة الحقيقية ليست على أرض فلسطين المحتلة ولكنها تبدأ من مقاومة النظام الملكى الفاسد فى القاهرة، ومع ذلك لم تتضمن المبادئ الستة للثورة المصرية إشارة إلى الانتماء العربى لمصر لأن مفهوم العروبة السياسى لمصر لم يكن قد تبلور على النحو الذى وصل إليه فيما بعد، وكان مفهوم العروبة قاصرًا لدى المصريين على البعدين الثقافى والدينى ولم يكن قد وصل بعد إلى البعد السياسى.

ثالثًا: إن البداية الحقيقية للتعريب السياسى للثورة المصرية بدأت فعليًا مع كتاب «فلسفة الثورة» الذى أصدره «جمال عبد الناصر» بعد أكثر من عام على قيام الثورة، وحدد فيه الدوائر التى تتحرك فيها السياسة الخارجية المصرية، بدءًا من الدائرة العربية مرورًا بالدائرة الإسلامية وصولاً إلى الدائرة الإفريقية، عندئذ فقط تبلور أمام العقل المصرى مفهوم العروبة السياسى وتجسدت لأول مرة أبعاد القومية العربية برغم مرور ما يقرب من العشر سنوات على ميلاد فكرة جامعة الدول العربية، التى نظر إليها المصريون باعتبارها مؤسسة حكومات لا تضيف جديدًا للهوية المصرية باعتبارها كانت صناعة بريطانيا، برغم حماس حزب «الوفد» حزب الأغلبية حينذاك لقيامها والحديث القومى الذى تبناه «النحاس» باشا عند توقيع «بروتوكول الإسكندرية» عام ١٩٤٨م.

رابعًا: إن حرب «السويس» ١٩٥٦م هى التى لفتت الأنظار إلى الثورة المصرية وزعامة «عبد الناصر»، فاتجه نحوه السوريون قبل غيرهم – باعتبارهم الرواد الحقيقيين للحركة القومية والهوية العربية – وفجر العمال السوريون أنابيب النفط وامتنعوا عن تفريغ الناقلات البريطانية والفرنسية، تضامنًا مع أشقائهم فى الكنانة وارتباطًا بالثائر العربى الذى أمم القناة ووقف على منبر الأزهر الشريف يتحدى القوات الأجنبية الغازية التى كانت تمطر مدينة بورسعيد بالقنابل وتحاول العودة إلى

مواقعها السابقة بإعادة احتلال منطقة القناة، عندئذ قدمت مصر لأمتها العربية «جمال عبد الناصر» زعيمًا وتولى العرب تقديمه للمجتمع الدولى رمزًا جديدًا للتحرر الوطنى والعروبة السياسية.

خامسًا: لعبت الوحدة بين مصر وسوريا وقيام الجمهورية العربية المتحدة دورًا قياديًا فى تحريك الشارع العربى وإثارة الجماهير نحو الحرية والوحدة، والتى أضيف إليها بعد ذلك شعار الاشتراكية بعد أن انتقلت الثورة المصرية من إطارها الوطنى الذى يجمع إلى إطارها الاجتماعى الذى يفرق، فكانت القوانين الاشتراكية «القشة التى قصمت ظهر البعير» وأدت إلى الانفصال فى سبتمبر (أيلول) ١٩٦١م بعد سنوات ثلاث من قيام دولة الوحدة فى فبراير (شباط) ١٩٥٨م، وكانت تلك هى أول ضربة قاصمة يتلقاها «عبد الناصر» عندها بدأت أمراضه الجسدية ومشكلاته الأمنية تتزايد بشكل ملحوظ، وأصبح نظامه يفضل التعامل من خلال الأجهزة بديلاً للعمل السياسى القومى الواسع، وانقسمت الأمة العربية بين تقدميين ورجعيين وربما أيضًا بين ملكيات فى جانب ونظم جمهورية فى جانب آخر، واندفع «عبد الناصر» تجاه «حرب اليمن» بصورة تقترب من الدوافع التنويرية للحملة الفرنسية على مصر، فقد كان الغطاء تقدميًا ولكن أدواته عسكرية بالدرجة الأولى، ولاشك أن تلك الحرب استنزفت الثورة المصرية، وبرغم دوافعها القومية فإن وجود عدد من فرق الجيش المصرى فوق جبال اليمن كان أحد المغريات أمام إسرائيل لتوقيت تنفيذ حرب «الأيام الستة» عام ١٩٦٧م.

سادسًا: إن نكسة ١٩٦٧م قد تركت آثارًا عميقة وندوبًا غائرة فى الوجدان العربى كله ومع ذلك غلبت الروح العربية على سواها، ودفعت النزعة القومية القادة العرب وفى مقدمتهم الملك الراحل «فيصل بن عبد العزيز» الذى تناسى خلافاته مع «عبد الناصر» والمواجهات الدامية بينهما فى وديان اليمن وجبالها ليذهب إلى قمة الخرطوم داعمًا للرئيس المصرى بعد الهزيمة، ومعلنًا التضامن الكامل معه بصورة أعادت إلى «عبد الناصر» ثقته فى المستقبل ومكنته من الدخول فى «حرب الاستنزاف»، وهى من أكثر الحروب تضحية وفداءً حتى رحل القائد العربى بعد أحداث سبتمبر (أيلول) ١٩٧٠م، فنعاه الجميع وفى مقدمتهم مرة أخرى الملك «فيصل بن عبد العزيز».

سابعًا: إن تصاعد حدة الخطر الإسرائيلى وبروز مساحة العدوان الذى تجسده الدولة العبرية قد أدى إلى تعزيز مفهوم العروبة، خصوصًا فى مصر التى ترتفع فيها فجأة من حين لآخر أصوات تدعو إلى «الفرعونية» والإقلال من الانتماء العربى والابتعاد عن الساحة القومية، ولذلك فإننا نقول بوضوح إن ثورة «عبد الناصر» التحررية قد اكتسبت بعدها الدولى من هويتها العربية، لذلك فإن الحديث عن عروبة مصر يقترن سياسيًا بزعامة «جمال عبد الناصر»، ودليلنا فى ذلك أن التراجع فى الهوية العربية لمصر قد ارتبط برحيل ذلك القائد بالإضافة إلى متغيرات دولية وإقليمية يصعب إنكار وجودها.

ثامنًا: إن وصول الرئيس «السادات» إلى سدة الحكم قد ارتبط بتحول جذرى فى الشخصية العروبية لمصر، واقترن إلى حد كبير بالصلح المنفرد مع إسرائيل بتداعياته على الساحتين المصرية والعربية، وأصبحنا ولأول مرة أمام سؤال كبير يدور حول عروبة مصر وارتباطها فى الذهن المصرى بثورة يوليو، ودور الرئيس «السادات» فى الخروج من دائرة التمسك بالالتزام القومى إلى دائرة الاحتفاظ بالانتماء العربى، وقد ازدادت الأصوات المصرية ارتفاعًا وهى تخلط بلا وعى بين الأمن القومى العربى والأمن المصرى، وكأنها لا تدرك أن مصر دولة حدود مباشرة مع إسرائيل.

تاسعًا: لا نستطيع أن نزعم أن الفكرة العربية كانت بعيدة عن آخر ملكين من الأسرة «العلوية» وأعنى بهما «فؤاد» الأول و«فاروق» الأول، فلقد داعبت خيالهما الواحد تلو الآخر فكرة الزعامة الإسلامية وإحياء دولة الخلافة، وعندما اندفع «فاروق» الأول ليؤم الملوك والرؤساء العرب فى الصلاة عند انعقاد قمتهم الأولى فى «إنشاص»، فإنه كان يشير من طرف خفى إلى ريادة مصر فى المنطقة، والتى يتداخل فيها البعدان الدينى والقومى أى الشعور المشترك بالانتماء الإسلامى والعربى فى آن واحد.

عاشرًا: قد تكون لنا ولغيرنا ملاحظات عديدة على ثورة يوليو بما لها وما عليها ولكنها تظل بمثابة النقلة النوعية الكبرى فى المنطقة كلها، فهناك من يرى أن الإصلاح التدريجى فى ظل النظام الملكى الدستورى كان هو الأجدى بالنسبة لبلد مثل

مصـــر، ولقـــد عالجت هذه القضيـــة تحديدًا فى كتابنا «من نهـــج الثورة إلى فكر الإصلاح»؛ لأننى كنت أظن وما زلت أعتقد أن التغيرات الفجائية تؤدى إلى ردود فعـــل عنيفة وإلـــى تغييب الديمقراطية والعدوان على ســـيادة القانون، بينما يرى آخـــرون أن الحل الجراحى يؤدى إلـــى تغيرات «راديكالية» هى الأجدى والأنفع لمستقبل الأمم والشعوب.

.. هذه ملاحظات عشـــر أردت بها أن أؤكد حقيقة معينة وهى أن البعد العربى للثورة المصريـــة ولزعامة «عبـــد الناصر» كان هو المحور الرئيس فى تاريـــخ تلك الثورة ونتائجها الإقليمية، ويكفى أن أقول إننا نرى صورًا للرئيس الراحل «عبد الناصر» فى البيوت العربية أكثـــر منها فى البيوت المصرية؛ ذلك لأن المصريين قد خضعوا فى العقود الأخيرة لعملية غسيل مخ واسعة فى محاولة لتدمير صورة «عبد الناصر» وتشويه تاريخه، مع أننا نرى أن فى كل عهد إيجابيات وســـلبيات؛ ففى العصر الملكى كانت هناك إيجابيات وســـلبيات، وعهد «عبد الناصر» له ما له وعليه ما عليه، وعصر «السادات» ـ وقد كان رجل دولة أكثر منه زعيم أمة ـ له أيضًا نجاحاته وأخطائه مثل غيره ممن قادوا شـــعوبهم أو تحركوا نحو المســـتقبل على مدار التاريخ. وتلك هى رؤيتنا لثورة غيـــرت وجه تاريخ المنطقة وأدخلت مصـــر فى إطارها العربى، وأعطتها مكانتها الضخمة وزخمها القومى الذى ما زالت تباهى به أمتها العربية حتى الآن.

□□□

هل أدى خفوت الروح القومية إلى تصاعد المد الدينى؟!

هذه قضية جوهرية فى مسار حياة أمتنا العربية ومستقبلها بكل ما يحمله السؤال من توقعات إيجابية أو سلبية، وأنا شخصيًا لا يخالجنى شك فى أن تراجع المد القومى وانحسار حركة القومية العربية كان لهما تأثير كبير فى تنامى دور التيارات الإسلامية وازدهار حركة المد الدينى فى المنطقة العربية، وقد يقول قائل إن اندفاع التيارات الإسلامية فى العقود الأخيرة لم يكن محصورًا بالدائرة العربية وحدها، ولكنه تصاعد على امتداد خريطة العالم الإسلامى كله لأسباب تتصل بالتطورات الدولية والصراعات العالمية، وهنا أقول إن ذلك صحيح فى مجمله ولكننى أدعى أن حركة الإسلام السياسى التى انطلقت من العالم العربى هى الرائدة والقائدة فى هذا السياق، من هنا فإن إنهيار المشروع القومى الذى ازدهر بزعامة «عبد الناصر» وحزب «البعث» والحركات القومية الأخرى، كان هو المسئول المباشر عن تقدم المشروع الإسلامى والنجاحات التى أحرزها والأرضية التى اكتسبها، وأستطيع أن أتطرق لتفسير هذا التناوب الفكرى على الساحتين العربية والإسلامية من خلال الزوايا التالية:

أولاً: يسجل تاريخ الخامس من يونيو (حزيران) ١٩٦٧م أضعف نقطة فى منحنى الحركة القومية، عندما تلقت الأمة العربية أكبر هزيمة فى تاريخها الحديث، وتعرضت لضربة قاصمة استهدفت المشروع القومى بالدرجة الأولى وأدت إلى حالة من الإحباط العام، حيث خرج المتأسلمون إلى الشارع السياسى يرفعون شعارًا مؤداه أن الهزيمة نتيجة طبيعية للبعد عن تعاليم الله ومخاصمة الفكر الإسلامى ومحاولات تصفية تنظيماته ومؤسساته، حتى إن الرئيس المصرى الراحل «جمال عبد الناصر» رأى أن يقترن ظهوره لأول مرة بعد هزيمة يونيو (حزيران) بمناسبة دينية فى أحد المساجد الكبرى بالقاهرة، وكأن الحركة القومية التى كان يقودها تقدم اعتذارًا لدينها الحنيف بعد العقاب الإلهى الذى حاق بها عام ١٩٦٧م.

ثانيًا: لقد رددت الجماهير فى الشوارع العربية حديثًا متكررًا عن ضرورة اللجوء إلى تعاليم الدين والاعتصام بروح السلف الصالح، والابتعاد عن المشروعات الإلحادية – من وجهة نظرهم – وهى تلك التى زاوجت بين القومية والاشتراكية، وارتبطت بسياسات الاتحاد السوفييتى السابق وابتعدت عن روح الإسلام وتعقبت المشروع الدينى، خصوصًا فى إطار حركة «الإخوان المسلمين» التى دخلت فى صراع طويل مع «عبد الناصر» ومواجهتين كبيرتين مع نظامه فى عامى ١٩٥٤م و١٩٦٥م، وهو ما دعا إلى ظهور صحوة دينية عندما بدأ رجل الشارع البسيط يقول «لقد جربنا المشروع القومى وسقط، والمشروع الاشتراكى وفشل، فلماذا لا نتقدم نحو المشروع الإسلامى؟!».

ثالثًا: إن جماعة «الإخوان المسلمين» التى نزحت فلولها من مصر إلى بعض دول الخليج العربى والأردن وعدد من الأقطار الأوربية لم تتوقف عن ترسيخ أركان مشروعها الإسلامى برغم تعقب أجهزة «عبد الناصر» لها ومتابعة أنشطتها، وقد بلغ دورها إلى حد أن أصبحت جزءًا من الحرب الباردة بين «عبد الناصر» ومؤيديه فى جانب والقوى العربية التقليدية المناهضة لسياساته فى جانب آخر، وعندما رفعت القاهرة شعارات اشتراكية وجد فيها المتأسلمون مدخلاً لضرب السياسات القومية بحكم اختلاطها بمشروعات تعادى الإسلام وتناهض دوره السياسى، وما زلت أتذكر احتفالاً بانتهاء إحدى مراحل بناء «سد أسوان العالى» بحضور الرئيس السوفييتى «نيكيتا خروتشوف» والرئيس العراقى الراحل «عبد السلام عارف» عندما ألقى الأخير خطابًا استهله بقوله «أنا ربكم الأعلى فاعبدون» مستمدًا ذلك من نص فى الذكر الحكيم ليبدأ به كلمته فى تلك المناسبة، فإذا بالزعيم الشيوعى يجدها فرصة لهجوم مباشر على الأديان ويطرح فكره على نحو بدا مستفزًا للتيارات الإسلامية فى وقتها، ولذلك نستطيع أن نقول إن الساحة لم تكن خالية تمامًا من أسباب الصدام والصراع حول المفاهيم الفكرية والمواقف السياسية.

رابعًا: إن الحديث عن القواسم المشتركة بين القومية والدين، بين العروبة والإسلام، هو حديث ينطوى على قدر كبير من المجاملة ومحاولة توفيق الأوضاع ولو على حساب المنطلقات التى تتحرك منها التأثيرات الصادرة عن كل منهم، فنحن

لا ننكر بالمناسبة الأرضية المشتركة بين الإسلام والعروبة، ولكننا ندرك فى الوقت ذاته أن ليس كل مسلم عربيًا وليس كل عربى مسلمًا، ونعترف بأن الرسالة «المحمدية» هى التى حملت العروبة إلى بعض الأقطار الإسلامية والتى تشكلت منها فى النهاية المنطقة العربية كما نعرفها الآن، ولكن فى الوقت ذاته هناك قوميات قبلت الإسلام دينًا ورفضت العروبة ثقافة برغم أنها تحترم اللغة العربية باعتبارها لغة القرآن الكريم ولكنها تمسكت بثقافتها الأصلية وشخصيتها الحضارية. من كل هذه المعانى ندرك أن الاختلاف قائم بين ما هو دينى وما هو قومى، وأن المساحة المشتركة لا تمنع التنافس والاختلاف على النحو الذى شاهدناه خصوصًا بعدما تراجع المد القومى وتقدم المشروع الإسلامى.

خامسًا: لقد أسهمت القضية الفلسطينية فى تعزيز التداخل بين التيارين القومى والدينى من خلال وحدة الهدف خصوصًا ما يتصل منها بقضية «القدس» تحديدًا، ونحن لا ننسى أن الطلائع الأولى من الفدائيين الذين وفدوا على ساحة الجهاد هم فى أغلبهم من المنتمين لجماعة «الإخوان المسلمين»، الذين رأوا فى القضية الفلسطينية مشروعًا جهاديًا من منطلق دينى بغض النظر عن الإطار القومى، ولا شك أن اختلاط الدين بالسياسة فى العالم الإسلامى كان له دوره فى تمييع الحدود الفاصلة بين التيار الدينى والفكر القومى، وذلك برغم كل المحاولات التى قدمتها تنظيمات إسلامية لدمج المشروع القومى فى إطارها الدينى، وإذا عدنا إلى الكتابات الأولى للإمام الراحل «حسن البنا» فإننا سوف نكتشف أن قضية التداخل بين العروبة والإسلام كانت أحد شواغله على نحو تؤكده أدبيات فكره الدينى والسياسى منذ ميلاد الجماعة عام ١٩٢٨م.

سادسًا: لا يغيب عن ذاكرتنا تلك المحاولات الجادة للتوفيق المدروس بين الفكر القومى والفكر الدينى فى عالمنا العربى، ونتذكر فى هذا الصدد تلك الإسهامات المستنيرة للمفكر القومى «د.خير الدين حسيب» والمؤتمر الذى انعقد حول هذا الشأن فى العاصمة اللبنانية منذ عدة سنوات، ولكننا ندرك فى الوقت ذاته أن بعض التيارات السلفية قد نظرت بحذر إلى تلك الجهود واعتبرتها خصمًا من دورها

المتصاعد فى السنوات الأخيرة، وهذا يقودنا إلى الاعتراف بحقيقة واضحة وهى أن النجاح النسبى لأحد المشروعين يكون فى الغالب على حساب المشروع الآخر مهما تقاربت الغايات وتشابهت الأهداف وصدقت النوايا.

سابعًا: إن رواد الحركة القومية الذين خرجوا من إقليم الشام الكبير لم يكونوا مسلمين بالضرورة بل تباينت أفكارهم ومنطلقاتهم مع ثبات الأرضية القومية التى يقفون عليها، ولذلك كان دور مسيحى الشام رائدًا فى ميلاد وتطور حركة القومية العربية، فمثلما حافظت الأديرة على اللغة العربية فإن المسيحيين العرب خصوصًا فى دول المهجر كانوا هم الذين ربطوا بين السعى نحو الحرية وبين الاعتماد فى تحقيق ذلك على ركائز عروبية تستبعد العامل الدينى ولا تعطيه تلك الأهمية التى أعطاها له المتأسلمون فى العالمين العربى والإسلامى، ولذلك فإننا نظن أنه عندما نتحدث عن الأهمية الروحية لمدينة «القدس» فإننا نشير إلى عامل إضافى ولكنه ليس أساسيًا على الإطلاق، إذ يكفى أن نقول عنها إنها جزء من أراض عربية فلسطينية جرى احتلالها فى الخامس من حزيران عام ١٩٦٧م، بصورة تؤدى إلى أن ينطبق عليها القراران (٢٤٢) و(٣٣٨) الصادران من مجلس الأمن بدلاً من الوقوف أمام الدعاوى الدينية وإنكار الجانب السياسى للقضية باعتباره يمثل العامل الحاكم فيها.

ثامنًا: لقد أسهمت أحداث السنوات الأخيرة خصوصًا الحادث الإرهابى على مدينتى «نيويورك» و«واشنطن» عام ٢٠٠١م فى إحداث قطيعة واضحة بين التيارات القومية والتوجهات الدينية لأن القوميين شعروا أن الأصولية الإسلامية عبء عليهم، وشاعت نظرية تقول إن المقاومة السياسية هى الأصل بينما المقاومة الدينية تحمل فى داخلها عوامل الفرقة وأسباب الانقسام لأنها تستبعد بعض الطوائف والقطاعات فى مزايدة غير مقبولة، مع تهميشها للكفاح الوطنى لبعض تلك التيارات التى أسهمت بجهود كبيرة فى حركة الاستقلال وتحرير الأرض العربية، وهل ننسى أن المقاومة الوطنية قد احتوت أسماء لمطارنة ورجال دين مسيحى أتذكر منها الآن المطران «كبوتشى» الذى ارتبط اسمه بموقف بطولى أمام جبروت الدولة العبرية.

تاسعًا: إن الارتباط الظالم بين الإرهاب والدين الإسلامى قد أدى إلى توجيه ضربة قاصمة للمقاومة المشروعة ضد الاحتلال، حيث جرى خلط متعمد بينها وبين التهم الجاهزة بالإرهاب والعنف العشوائى الذى يستهدف المدنيين، وقد أدت هذه التداعيات إلى تركيز التيارات القومية على منطلقاتها الأساسية بعيدة عن المسحة الدينية. ولعلنا نتذكر فى هذا السياق طبيعة الخلاف «الأيديولوجى» القائم بين حركتى «فتح» و«حماس»، فالأولى تعمل تحت مظلة قومية بينما ولدت الثانية كمقاومة إسلامية لمشروع جديد يختلف عن المشروع القومى مستهدفًا وجود الدولة الصهيونية.

عاشرًا: إننا نظن عن يقين أن المشروع الإسلامى قد دخل فى مواجهات عديدة أدت إلى انتقاص تأثيره فى السياسة العالمية والإعلام الدولى، وهو الأمر الذى دفع إلى الاقتناع بضرورة القيام بعملية فك اشتباك واضحة بين ما هو قومى وما هو دينى أى بين المشروع العربى والمشروع الإسلامى؛ لذلك فإن أية محاولة جديدة للتوفيق بينهما قد لا تحقق ذلك القدر من النجاح الذى تحقق لها منذ أكثر من عقد كامل، فلقد تمكن المتطرفون من الإساءة إلى الإسلام بصورة أدت إلى تأليب القوى الدولية عليه، وبالتالى ضرب مشروعه حتى وإن خلصت النوايا وصدقت الرغبة فى تحقيق مشروع إسلامى معتدل فى ظل هذه الظروف الدولية العاصفة.

.. لقد سعينا من النقاط العشر الأخيرة إلى مناقشة الزوايا التى ترتكز عليها المقولة التى تتردد عن تراجع المشروع القومى وتقدم المشروع الدينى خصوصًا فى المنطقة العربية، ذلك أننا نرى أن الإجابة عن السؤال العنوان هى بالإيجاب، فلقد أدى خلو الساحة القومية وخواء الفضاء العربى إلى أن تحتله تيارات تسعى نحو مشروع إسلامى لا أظن أنها سوف تقدر على تحقيقه فى هذه الظروف الدولية الملتهبة، ولكن الأمر المؤكد أنها قد اقتطعت من مساحة الحركة المتاحة أمام المد القومى الذى لا ننكر تراجعه، بل ونعترف بحاجته إلى صياغة مشروع جديد يتوافق مع إرادة الشارع العربى ولا يعيش فى صراع مع غيره من التيارات أو صدام مع سواه من المشروعات السياسية الكبرى فى الوطن العربى الواحد.

نحو حل عصرى لإشكالية التمثيل السياسى للتيارات الإسلامية

سوف تظل إشكالية التمثيل السياسى للتيارات الإسلامية – خصوصًا فى المنطقة العربية – قضية حاكمة فى التطور نحو الديمقراطية الكاملة والمشاركة الحقيقية فى صنع القرار، وذلك لأسباب عديدة يأتى فى مقدمتها ما يلى:

١ – إن تجاهل بعض القوى السياسية الموجودة بالفعل فى الشارع العربى هو انتقاص مباشر من أية محاولة للتطبيق الديمقراطى فى ظل الظروف الدولية الراهنة خصوصًا وأن العملية الديمقراطية غير قابلة للتجزئة ولا يمكن تقسيط الديمقراطية على مراحل، وإذا جاز ذلك وفقًا لظروف بعض الدول فإنه لا يجب اختلاق الأسباب واصطناع المعاذير من أجل تسويف التطبيق الديمقراطى لصالح نظم فردية أو تكريسٍ لدكتاتوريات عسكرية أو دينية.

٢ – إن من أهم الشواهد التى تطرح نفسها على الساحة السياسية العربية ما نراه من صدام يومى بين الحركات الإسلامية خصوصًا جماعة الإخوان المسلمين والدولة القُطرية فى العالم العربى، وهو أمر بلغ حدًا يهدد بشكل مباشر استمرار عملية الإصلاح السياسى والتطور الديمقراطى، بل أخذ يستنزف طاقات العمل السياسى ويسىء إلى مسيرة الشعوب فى النهاية، حيث تتأرجح القوى السياسية بين الشرعية والتحريم وبين الحظر والسماح على نحو يهدد المستقبل بكامله.

٣ – إن حِرمان قوى سياسية موجودة فعليًا فى الشارع مع تمثيل قوى أخرى ليس لها جذور حقيقية هو وضع معكوس لأنه يؤدى إلى تمثيل من لا قاعدة له، وحرمان أولئك الذين يعبرون عن قوى موجودة بالفعل فى الشارع السياسى مهما كانت الموانع والأسباب، فأنا شخصيًا أختلف مع جماعة الإخوان المسلمين فكرًا وأسلوبًا، بل وأرى فى تاريخ الجماعة ما يدعو إلى القلق خصوصًا تلك المراحل التى اعتمدت فيها العنف والاغتيال السياسى والخروج عن الأهداف الأصلية لإنشائها أدوات لإحداث التغيير واكتساب أرضية سياسية، ومع ذلك وبرغم هذا الاختلاف فإننى أؤمن بحق الجماعة فى أن يكون لها منبر سياسى «مدنى» يعكس فكرها ويدمجها فى الحياة السياسية المعاصرة.

فإذا كانت هذه هى الأسباب التى تدفع نحو تبنى بعض الأفكار الجديدة فى موضوع التمثيل السياسى للتيارات الدينية فإننا نُبسط القضية من خلال المحاور التالية:

أولاً: إن التفرقة بين ما هو دينى وبين ما هو مدنى أمر يجب التسليم به، فالدولة الدينية مرحلة تختلف عن الدولة القومية، كما أن ميلاد الدولة الحديثة يقترن هو الآخر بالشعارات المعاصرة ومفرداتها المعروفة من حداثة وليبرالية وديمقراطية ومجتمع مدنى وحقوق للإنسان واحترام للحريات، وصولاً إلى رعاية البيئة وتبنى مقولات تتوافق مع روح العصر وأطروحاته.

ثانيًا: إن فلسفة «الإيمان» مطلقة بينما الممارسة السياسية نسبية، لذلك فإن خلط الدين بالسياسة هو نوع من المزج بين المطلق والنسبى وهو يؤدى غالبًا إلى حالة من التداخل يدفع الدين الجزء الأكبر من فاتورة الخسارة لها، ولقد قلنا دائمًا بضرورة فض الاشتباك بين السياسة والدين مثلما طالبنا بفض الاشتباك بين السلطة والثروة، فنحن لا نستهدف الجماعات الدينية لذاتها ولكننا نسعى إلى الإصلاح ما استطعنا إليه سبيلاً.

ثالثًا: إن الحساسيات الدولية التى استجدت منذ سبتمبر (أيلول) عام ٢٠٠١م تلقى هى الأخرى بظلالها على الحياة السياسية بل والفكرية والثقافية فى المنطقة العربية كلها، فلقد وصمنا الغرب – وبنوع من التعميم الأحمق – بأننا متطرفون إلى حد الإرهاب، ومتشددون إلى درجة التزمت، ومتعنتون إلى حد رفض الآخر، وهو ما يعنى أننا لا يجب أن نغفل تأثير السنوات الأخيرة خصوصًا أن عقدة ذلك اليوم المشئوم هى تنامى دور التيارات الإسلامية ودخولها فى مواجهات يومية مع السلطات الأمنية فى بلادها، مع موقف مزدوج من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وبعض القوى الغربية، لذلك فإنهم يقتربون من تلك التيارات الإسلامية تارة ويبتعدون عنها تارة أخرى، فإما الاحتواء والقبول بحل عادل وإما استنزاف موارد المجتمع وإمكانياته على نحو يؤدى إلى ما نشهده اليوم على الساحة العربية فى هذا الشأن.

رابعًا: إن وجود أقليات دينية غير مسلمة فى العالم العربى يشكل مصدرًا للحرص الشديد على رعايتهم والاهتمام بهم؛ لأنهم جزء لا يتجزأ من هذه الأمة، وشركاء أصليون

فى تشييد دعائم الحضارة العربية الإسلامية، كما أن أصولهم العربية ليست محل جدال، ولا شك أن تخويف هذه الأقليات العددية بالتطرف الدينى الإسلامى على الجانب الآخر هو أمر يستحق البحث والدراسة لاسيما وأن المسيحيين العرب – على سبيل المثال – هم رواد الحركة القومية والمحافظون على التراث العربى عبر السنين؛ لذلك فإن استبعادهم من مسيرة الحياة السياسية نتيجة الخطاب الدينى الزاعق والشعارات الإسلامية المتكررة هو أمر يؤدى إلى تقوقع الأقليات وعزوفها عن المشاركة السياسية بصورة تستعدى الغرب المسيحى بحيث يبدو وكأنه مصدر لقوتها.

خامسًا: إن القبول بالديمقراطية الغربية علنًا قبل استخدامها والاعتراف المسبق بمفرداتها التى تحمى الدولة العصرية وتصون كيانها، وتستند إلى عدد من الأعمدة الرئيسة مثل قولنا إن الأمة هى مصدر السلطات وإيماننا بتداول السلطة ودوران النخبة وقبول الآخر، مع الابتعاد عن الشعارات الدينية والتسليم بشخصية الدولة المدنية واحترام مقومات المجتمع المدنى الحديث، إن ذلك القبول الصريح شرط أساسى للمشاركة فى الحياة السياسية المعاصرة.

.. هذه محاور أساسية توضح حجم الإشكالية المطروحة وتحدد المسار الذى يجب أن نمضى فيه نحو الخروج من المأزق الذى تواجهه حركات الإسلام السياسى فى العالمين العربى والإسلامى، ومع تسليمنا بأن النموذج التركى غير القابل للتطبيق بصورته الحالية فى معظم الأقطار العربية خصوصًا دولة المواجهة الحادة بين السلطة وجماعة الإخوان المسلمين؛ وأعنى بها «مصر»، فإننا نرى فى وصول حزب إسلامى مهما كانت نوعيته – لتولى السلطة واحتلال مقعد الرئاسة فى الدولة التركية بتقاليدها العلمانية، ومع التأثير الضخم لمبادئ وأفكار وتراث «الأتاتوركية» هو أمر يدعو إلى التأمل ويغرى بالدراسة الموضوعية التى تخرج من نطاق الحساسيات والشكليات لكى تواجه الواقع بما له وما عليه.. وتحضرنى عند كتابة هذه السطور المحاولات التى جرت فى «مصر» خلال السنوات الأخيرة لإنشاء حزب سياسى مدنى ينطلق من خلفية إسلامية، فتجربة حزب «الوسط» تحت التأسيس فى مصر هى نموذج لذلك النوع من الاجتهاد، الذى يسعى للخروج من الدائرة المغلقة أو الحلقة المفرغة التى أدخلتنا فى ازدواجية ملحوظة بتسمية

مـا هـو قائم محظورًا وإبقاء ما هـو محظور قائمًا، إنه غرامنا الأزلى بالتسـميات المغلوطة والتعبيـرات الغامضـة فى عصر يتحدث فيه الجميع عن المصداقية والشـفافية والوضوح، ولعلى هنا أُشـير إلـى عدد من الملاحظات التـى لابد من تبنيها عنـد التصدى لمعالجة إشكالية التمثيل السياسى للتيارات الإسلامية، وهذه الملاحظات تدور حول النقاط الثلاث التالية:

(أ) إن الحلول الأمنية لا يمكن أبدًا أن تمثل أسلوبًا صحيحًا لحل الإشكالية التى نتحدث عنها، فالمواجهة اليومية بين الشـرطة وجماعة الإخوان المسـلمين هى أشبه بلعبة «القـط والفأر» لن تنتهى أبدًا، ولذلـك فإنه لابد من تفكير مختلف يعتمد على حلولٍ تقـوم على الحـوار الموضوعى والاعتراف بالواقع القائم واحترام الدسـتور والقانون، فالمواجهة السياسية هى وحدها الكفيلة بتعديل المسار وتوجيه الجميع نحو الغايات التى يسعى إليها المجتمع العربى ويوجه أنظمته نحوها.

(ب) إن التغير المطلوب فى فكر الجماعات الدينية وأسـلوب تعاملها مع الغير هو أمر له أهميته وقيمته؛ إذ إن جماعة الإخوان المسـلمين – على سبيل المثال – تحتاج إلى الدخول فى دائرة فقه المراجعة وفكر التغيير، ذلك أن الاعتماد على النصوص المقدسة فى الجدل السياسى هو انتقاص من مكانتها وعبث بها، كذلك فإن الشعارات الدينية تمثل نوعًا من الاستغلال من جانب واحد لما يجب أن يكون متاحًا للجميع. فالحياة السياسية تقوم على الحوار المتكافئ ولا تعتمد على المسلمات، لأن الواقع نسبى كما قلنـا بينما الفكـر الدينى مطلق بطبيعته لارتباطه بعنصر الإيمان الذى لا يقبل الجدل ولا يتعايش مع الحوار، وفى ظنى أن الجماعة مطالبة بهذه المراجعة اليوم قبل الغد لأن الطريق وعرة والظروف معقدة والتطورات الدولية والإقليمية بالغة الحساسية.

(ج) إن عمليـة الإدمـاج الحقيقى للتيارات الإسـلامية فى الحياة السياسـية تحتاج هى الأخرى إلى درجة عالية من المصداقية والوضوح والواقعية، خصوصًا وأننا نلاحظ أن جماعة الإخوان المسـلمين تستخدم الديمقراطية الغربية مرحليًا دون أن تكون مؤمنة بها إيمانًا كاملًا، كذلك فإن أشـقاءنا فى حركة «حماس» الفلسـطينية – وهم فصيل مناضل من جماعة الإخوان المسلمين – قد استخدموا الانتخابات كوسيلة للتعبير عن الـذات والوصول إلى السـلطة، مع أن الكل يعـرف أن الانتخابات هى إفراز لاتفاق

«أوسلو» الذى لا تعترف به حركة «حماس»، ونحن نرى أن هذا النمط من الازدواجية السياسية لا يخدم الأهداف الوطنية ولا يتفق مع المبادئ التى تتبناها جماعة دينية لها مثل تاريخ وتواصل جماعة الإخوان المسلمين، فالإدماج السياسى الكامل للتيارات الإسلامية فى الحياة العامة العصرية يقتضى توافر حسن النية والرغبة المشتركة فى إيجاد الحلول الممكنة والمطلوبة للخروج من الوضع المتأزم نتيجة المواجهة بين التيارات الإسلامية وعدد من الأنظمة فى الأقطار العربية، والتى تعتبر «مصر» نموذجًا لها حيث تحتدم المواجهة بين الدولة وجماعة الإخوان المسلمين بصورة لا تدعو إلى الارتياح ولا تبشر بالخير.

.. تلك كانت أفكارنا وملاحظاتنا طرحناها فى تجرد وموضوعية لأننا نؤمن بحق من نختلف معهم فى إبداء آرائهم والتعبير عن فكرهم انطلاقًا من مقولتين شهيرتين أولهما «للإمام الشافعى» فى الحضارة العربية الإسلامية، والثانية «لفولتير» فى الحضارة الغربية المسيحية، ونحن لا نبغى من هذا أو ذاك إلا المصلحة العليا للأمة ودعم قضية الديمقراطية وفتح البوابة نحو مستقبل أفضل لأجيالنا القادمة.

□□□

«ساركوزى» ظاهرة محلية فرنسية
أم دور فى أجندة دولية؟!

لابــد أن نعتــرف أننا لم نفطن إلى حقيقة التغيير الكبير فى الموقف الفرنســى بوصول «تونــى بلير» جديد إلــى «الإيليزية»، حيث تصورنا أن فوز «ســاركوزى» إنما يندرج فقط تحت مظلة المواقف المعروفة لمرشــح الرئاســة الفرنســية وزير الداخلية الســابق، الذى يدعو إلى توجهات معارضة لتزايد الوجود الأجنبى فى فرنســا، إنه «نيكولا ســاركوزى» صاحب السياسة الشهيرة فى مسألة تنظيم الهجرة بتحديدها تدريجيًا خوفًا على الشخصية الفرنسية من الوجود الوافد إليها من شمال إفريقيا وغربها وغيرهما من بقاع الجنوب.. لقد ركزنا جميعًا على هذه الزاوية من شــخصية «ســاركوزى» ولم نتنبه إلى أن الأمر أكبر من ذلك بكثير، فســيد «الإيليزية» الجديد على ما يبدو هو جزء من سياســة التعزيز المطلوب للدور الأمريكى فى العالم، وجر أوربا فى اتجاه يحول دون اســتقلال قرارها ويدفعها نحو دعم سياســة «واشنطن» بشكل غير مسبوق. ويكفى أن أشــير هنا إلى الدعم المتزايد الذى تطوعــت به المستشــارة الألمانية «ميركل» لتأييد سياســات الولايــات المتحدة الأمريكية وتبرير تصرفات إسرائيل العدوانية حتى يبدو الغرب كله وكأنه يتحرك فى اتجاه واحد بعد اختفاء موقف فرنسا المستقل نسبيًا، وتحول الموقف الألمانى الذى كان فى يوم من الأيام معارضًا للحرب على العراق نحو طريق مختلف. وهكذا يبدو الموقف على ضفتى الأطلنطى متســقًا إلى حد كبير مع التطورات الجديدة.. وبعد هذه المقدمة العامة دعنا نغوص قليلاً فى أعماق ما جرى لفهم سياسات «ساركوزى» وسبر أغوار أجندته الدولية، وذلك من خلال استعراض النقاط التالية:

أولاً: إن «ســاركوزى» محســوب على اليمين الفرنسى بكل ما يحمله من أفكار وما يعبر عنه من مواقف، ولقد ظهر كمرشح قوى لكى يكون رئيسًا للجمهورية الفرنسية منذ عدة ســنوات، وهــو أمر لاحظه الجميع منذ جرت إحاطته بقــدر كبير من الدعاية ووضع الإعلام الغربى وخصوصًا الأمريكى نفســه فى خدمة ظاهرة «ساركوزى» منذ اللحظات الأولى لظهوره بشــكل قوى على مســرح السياســة الفرنسية، لذلك فإننا

نعتقد أن مرحلة الإعداد السياسى والتمهيد الإعلامى لم تكن عملية عشوائية، ولكنها كانت مخططة بشكل مدروس لدى عدد من الأطراف الدولية وفى مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل.

ثانيًا: لقد أسهمنا نحن العرب والمسلمين – بوعى أو بغير وعى – فى دعم ظاهرة «ساركوزى» فرحبت به عواصم عربية مختلفة بحيث ظهر وكأنه «مشروع المستقبل» لا لفرنسا وحدها ولكن لأوربا أيضًا.. ولعلنا نتذكر الآن استقبال الإمام الأكبر شيخ الجامع الأزهر «لنيكولا ساركوزى» وزير الداخلية الفرنسية منذ سنوات قليلة عندما احتدمت قضية حجاب المرأة فى فرنسا وفرضت نفسها حينذاك على الرأى العام الفرنسى بل والدولى. ونذكر جميعًا أن «ساركوزى» عاد سعيدًا من لقائه مع شيخ الأزهر حاملاً فتوى تدعم سياسته وتسهم فى إجهاض المعارضة لموقفه. بل إننى أتذكر أيضًا أن «ساركوزى» قام بتوظيف كافة اتصالاته لخدمة هدف بعيد المدى يتجاوز حدود «الإيليزية» بحثًا عن دور يدخل به التاريخ الفرنسى من باب جديد.

ثالثًا: لقد كان أول تصريح لـ«ساركوزى» فور إعلان فوزه برئاسة فرنسا هو تأكيده على دعمه شبه المطلق لسياسات «واشنطن» وإدارة «بوش»، وهو ما يدعم وجهة نظرنا من أن «ساركوزى» هو جزء من رؤية مختلفة تخرج بفرنسا من دائرة الاستقلال «الديجولى» الذى اتصفت به سياساتها فى العقود الخمسة الماضية وبرغم تغير الرؤساء وتعاقب الحكومات، فإن السياسة الفرنسية كانت متصفة بالتعاطف مع القضايا العادلة للشعوب ومتميزة بالموضوعية النسبية، منذ أن أعلن «شارل ديجول» قراره الشهير قبيل الحرب العربية – الإسرائيلية عام ١٩٦٧م بأن فرنسا سوف تمنع بيع السلاح عن من يبدأ العدوان فى تلك الحرب التى انتكس فيها العرب، ونحن لا ننسى كذلك موقف فرنسا «شيراك» من الحرب على العراق ولا موقف فرنسا «ميتران» أثناء حرب تحرير الكويت. وقد كنا نعلق آمالاً كبيرة على دور فرنسا التى كانت تبدو داعمة للعرب ومتوازنة فى مواقفها من صراعهم مع إسرائيل.

رابعًا: إن تصريحات «ساركوزى» التى استهدف بها الحيلولة دون تحقيق احتمال انضمام تركيا للاتحاد الأوربى هى جزء آخر من مواقفه التى تعكس الحساسية المفرطة تجاه الأجانب عمومًا والمسلمين خصوصًا، ولا عجب فى ذلك فالرجل يأتى من

أصول غير فرنسية، إذ تنحدر عائلته من أصل مجرى، كما أن الاعتراض الفرنسى المتزايد على عضوية تركيا للاتحاد الأوربى ليس جديدًا، فقد عبرت «باريس» فى أكثر من مناسبة عن عدم تحمسها لانضمام تركيا للاتحاد الأوربى وقاد الحملة فى مرحلة معينة الرئيس الفرنسى السابق «جيسكار ديستان» رئيس لجنة تطوير دستور الاتحاد الأوربى، والذى قال يومًا ما: «إن المملكة المغربية أولى بعضوية الاتحاد الأوربى من الجمهورية التركية»، ولعله من المعلوم أن الموقف الفرنسى يتخذ من «المسألة الأرمنية» جزءًا من تبريره لرفض العضوية التركية فى الاتحاد الأوربى، وهو يختلف فى ذلك عن الموقفين البريطانى والأمريكى حيث تظل «أنقرة» بالنسبة لواشنطن حليفًا رئيسيًا فى مجموعة الأطلنطى وهو أمر لا يهتم به الفرنسيون.

خامسًا: يبدو واضحًا أن «ساركوزى» يمارس دورًا جديدًا فى خدمة السياسة الأمريكية، فقد لعب هو وزوجته السابقة دورًا مهمًا فى حل مشكلة الممرضات البلغاريات المحتجزات فى ليبيا بتهمة حقن عشرات الأطفال الليبيين بفيروس «الإيدز»، وقد كان «ساركوزى» يحاول بذلك نزع فتيل المواجهة بين ليبيا والاتحاد الأوربى فى جانب ويمهد لمزيد من التعزيز لعلاقات واشنطن وطرابلس فى جانب آخر؛ لذلك جاءت زيارته للعاصمة الليبية وهو فى شهر العسل الرئاسى تأكيدًا لهذا المعنى وتمشيًا مع التوجهات الجديدة لفرنسا «ساركوزى».

سادسًا: إن علاقة «ساركوزى» ذى الأصول اليهودية بإسرائيل ليست خافية على أحد، فموقفه متشدد من المقاومة الفلسطينية وتصريحاته متعاطفة مع مفهومى الأمن والسلام من وجهة النظر الإسرائيلية، وهو يتبنى تمامًا الأفكار الأمريكية فى هذا السياق بل ويزيد عليها ويبنى فوقها من خلال قدر لا بأس به من كراهيته للعرب وحساسيته من المسلمين، وتهويله من ظاهرة الإرهاب الدولى والانصياع الكامل لأجندة «واشنطن»، وكأن السماء قد عوضت الرئيس الأمريكى السابق «جورج دبليو بوش» بـ«نيكولا ساركوزى» الذى دخل إلى مسرح السياسة الأوربية والدولية بديلاً عن حليفه المخلص «تونى بلير» الذى رحل عن موقعه فى الفترة نفسها تقريبًا.

سابعًا: إن صورة الرئيس الفرنسى السابق «شيراك» تتعرض على الجانب الآخر لقدر كبير من التشكيك فى المصداقية والطعن فى الذمة المالية، حتى لقد اندهش الناس عندما علموا أن «جاك شيراك» عندما ترك «الإيليزية» انتقل هو وأسرته إلى بيت كبير فى «باريس» كان مملوكًا لرئيس وزراء عربى راحل، كما أن شحوب الأضواء حول «شيراك» قد أعطى بريقًا أشد ولمعانًا أقوى لـ«ساركوزى» الذى يعتبر نسبيًا منتميًا إلى جيل الشباب من الساسة ويمثل الدماء الجديدة فى العلاقات الدولية المعاصرة.

ثامنًا: يبدو أن «ساركوزى» سوف يكون مندوبًا للسياسة الأمريكية إلى جانب رئاسته للدولة الفرنسية، كما أنه سوف يلبى بعض طلبات «واشنطن» بالوكالة عنها، خصوصًا وأن الأمريكيين يرون فى النموذج الفرنسى الجديد الحليف الذى يعوض الولايات المتحدة الأمريكية عن أزماتها السابقة فى العلاقات مع «باريس»، ولعلنا نتذكر الآن عبارة «رامسفيلد» وزير الدفاع الأمريكى السابق قبيل غزو بلاده للعراق، عندما اعتبر معارضة فرنسا وألمانيا للحرب على العراق أمرًا لا يعبر عن الموقف الأوربى العام ووصفهم بكلمته الشهيرة قائلاً عنهم «عواجيز أوربا».

تاسعًا: إن دور «ساركوزى» فى صراع الشرق الأوسط معروف للجميع فهو يميل إلى كفة إسرائيل. وأذكر بهذه المناسبة أن السفير الفرنسى فى إحدى العواصم العربية قد قال لى فى لقاء جمعنى به غداة فوز «ساركوزى» بالرئاسة الفرنسية: إن هذه فرصة سانحة أمام العرب يجب أن يستغلوا فيها قرب الرئيس الفرنسى الجديد من الولايات المتحدة الأمريكية والدولة العبرية، ليحدثوا اختراقًا جديدًا على طريق التسوية السلمية بدلاً من الوضع الراهن الذى يتسم بالجمود ولا يحمل فى ثناياه إمكانية الوصول إلى حل للصراع القائم.

عاشرًا: إننا ندعى أن شعبية «ساركوزى» فى فرنسا والتى لا تزال متماسكة حتى الآن لن تظل على ما هى عليه لأنه لا يعبر بدقة عن الشخصية الفرنسية العادية، حتى إن دعوته إلى مشروع «الجوار الأوربى» لم تلق آذانًا صاغية على النحو الذى كانت تلقاه الدعوات الفرنسية من قبل، فالمواطن الفرنسى يدرك أنه أوربى بحر متوسطى مجاور للحضارة العربية الإسلامية، ولا يمكن أن يتحول إلى أداة

للسياسة الأمريكية على المدى الطويل خصوصًا إذا أخذنا فى الاعتبار النعرة القومية الفرنسية التى صنعتها أسماء مثل «نابليون» و«ديجول» وغيرهما من القادة العظام للدولة الفرنسية، فضلاً عن التداخل المعروف بين فرنسا ودول الشمال الإفريقى العربى الإسلامى وأهميتها بالنسبة لمنظومة الأمن القومى الفرنسى، كذلك فإن الاختلاف الثقافى بين الأنجلو ساكسون واللاتين يعكس نفسه هو الآخر على الاستقلال الطبيعى للدور الفرنسى.

.. تقدم هذه النقاط العشر رؤيتنا للتحول الذى طرأ على السياسة الفرنسية وتجاوز الداخل إلى الخارج بتأثيراته الأوربية والدولية، لكى نكتشف أن الدور الفرنسى الجديد سوف يكون تعزيزًا للسياسة الأمريكية حاليًا وفى المستقبل بصورة قد تجعل من فرنسا منافسًا لبريطانيا فى الولاء «لواشنطن» والاستجابة لسياستها، ولقد غفلنا جميعًا عن الدور الذى جرى الترتيب له منذ عدة سنوات والذى أدى إلى ظهور زعامة فرنسية مختلفة عن سابقاتها وقريبة من أحضان الولايات المتحدة الأمريكية، إننا يجب أن نعترف مرة أخرى بأن متابعتنا لرئاسة «ساركوزى» قد ركزت عليه كظاهرة فرنسية ولم تركز كثيرًا على دوره الدولى كجزء من التحول الأوربى تجاه الولايات المتحدة الأمريكية والاقتراب من سياسة «واشنطن»، إننى أخشى أن تسقط القلعة الأخيرة فى استقلالية المواقف الأوربية بحيث تكون التبعية الكاملة «لواشنطن» فى إطار الأطلنطى أو حتى خارجها هى السمة الغالبة لأوربا الجديدة، إنه تحول كبير يثير التأمل ويدعو إلى القلق ويغرى بالمتابعة.

❑❑❑

مصر والولايات المتحدة..
علاقة مُلتبسة

يتصور كثير من العرب أن العلاقات المصرية الأمريكية اندماجية إلى حد كبير، ويتوهمون أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر مصر حليفًا سياسيًا فى المنطقة وليست مجرد شريك فى النظام الإقليمى للشرق الأوسط، ونحن نظن – من خلال شواهد مختلفة ومواقف عديدة – أن الصورة الحقيقية تختلف فى جوهرها عن ذلك، فتاريخ العلاقات المصرية الأمريكية تاريخ متقلب.. ففى العصر الملكى كانت العلاقات عادية ولكنها ليست وثيقة، فالعرش العَلوى (لأسرة محمد على) كان شديد الارتباط ببعض الدول الأوربية بحكم الجغرافيا والتاريخ، أما الولايات المتحدة الأمريكية فكانت تبدو بعيدة نسبيًا عن الشرق الأوسط فضلاً عن فلسفة العزلة التى فرضتها على نفسها، وفقا لمبدأ «مونرو» الشهير والذى لم تخرج عنه إلا عندما فرضت عليها الظروف ذلك فى الحرب العالمية الأولى، فاضطرت «واشنطن» إلى اقتحام الساحة الدولية بشكل غير مسبوق.. ويهمنى أن أُسجل هنا أن الملكين الأخيرين «فؤاد الأول» و«فاروق الأول» لم يكونا من المتحمسين للعلاقات مع بريطانيا ولا للثقافة «الأنجلو ساكسونية» عمومًا، خصوصًا وأن «فاروق» كان ملكًا فاسدًا وفى الوقت ذاته إنسانًا وطنيًا يكره الإنجليز من أعماقه ويتعاطف مع أعدائهم فى كل الظروف، لذلك لم تتشعب اهتمامات مصر الرسمية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية برغم قيام العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين القاهرة و«واشنطن» فى أعقاب تصريح ٢٨ فبراير (شباط) ١٩٢٢م الذى منح مصر نوعًا من الاستقلال الذاتى، ولكن يبقى الفصل المثير فى العلاقات المصرية الأمريكية هو ذلك المرتبط بثورة يوليو (تموز) ١٩٥٢م وما بعدها؛ إذ إنها الفترة التى شهدت التقلبات الشديدة فى تلك العلاقة المهمة بين دولة محورية فى الشرق الأوسط ودولة أخرى عظمى تسود العالم وتدخل معه عصر «Paxa – Americana».

فالثابت من خلال أوراق حركة الجيش ليلة ٢٣ يوليو (تموز) ١٩٥٢م أن الضباط الأحرار قد كلفوا قائد الجناح «على صبرى» الاتصال بالملحق الجوى الأمريكى فى القاهرة والحصول منه على ضمانات أمريكية بحماية الثورة، ومنع القوات البريطانية من التحرك

من منطقة القناة صوب القاهرة أو الإسكندرية لإخماد التمرد العسكرى كما كان يمكن أن تراه قوات الاحتلال البريطانى حينذاك، ويسجل «مايلز كوبلن» فى كتابه الشهير طبيعة العلاقات الوثيقة بين الضباط الأحرار والسفارة الأمريكية فى القاهرة وكيف أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تنظر إلى ما حدث على أنه تحول نوعى فى أكبر دولة عربية على نحو يبشر بالوراثة الأمريكية للاستعمارين البريطانى والفرنسى فى الشرق الأوسط، ولقد تجسد هذا التفكير بعد ذلك فيما سُمى بنظرية «الفراغ فى الشرق الأوسط» ومبدأ «أيزنهاور» الشهير وما تبعهما من تبنى واشنطن لسياسة الأحلاف فى المنطقة خصوصًا «حلف بغداد» بملابساته وتداعياته المعروفتين، ولا شك أن المواجهة بين الكولونيل «ناصر» ووزير الخارجية الأمريكى «جون فوستر دالاس» وافتقاد الكيمياء البشرية فى العلاقة بينهما، خصوصًا وأن وزير الخارجية الأمريكى كان هو صاحب نظرية سياسة «حافة الهاوية»، وكان ينظر إلى الضباط الأحرار الشبان خصوصًا «عبد الناصر» باعتبارهم مجموعة طائشة لا تصلح حليفًا للسياسة الأمريكية فى المنطقة، لا سيما وأن تلك المجموعة ترفع شعارات قومية عربية هى طاردة بطبيعتها للوجود الأجنبى والنفوذ الأمريكى أيضًا.

وعندما أوعزت الولايات المتحدة الأمريكية إلى البنك الدولى بسحب عرض تمويله لمشروع «السد العالى» بالطريقة التى استفزت «عبد الناصر» ورد عليها بتأميم «قناة السويس» فى ٢٦ يوليو (تموز) ١٩٥٦م، وما تبع ذلك من عدوان ثلاثى قامت به بريطانيا وفرنسا وإسرائيل، وهو أمر لم يتحمس له الجنرال «أيزنهاور» لأن المؤامرة تمت وراء ظهر الولايات المتحدة الأمريكية وبصورة قد تُعطل مشروعها الكبير فى المنطقة، تصاعدت حِدة العداء بين القاهرة و«واشنطن» وأصبحت جزءًا من الحرب الباردة الدولية فى ذلك الوقت بحكم اقتراب مصر من الاتحاد السوفييتى السابق والتدهور الشديد الذى شهدته علاقات القاهرة – واشنطن، ولعبت فيه إسرائيل دورًا مؤثرًا وكأنها هى «السيناريست» الذى أعد مسرح الأحداث وكتب الحوار السياسى بل والصدام الإقليمى على النحو الذى عرفناه.

وبرحيل «عبد الناصر» عام ١٩٧٠م ووصول خَلفه «أنور السادات» إلى سدة الحكم جرت تحولات هائلة فى السياسة الخارجية المصرية بلغت مائة وثمانين درجة فى الاتجاه الآخر، وذلك عندما أطلق «السادات» شعاره الشهير القائل بأن «٩٩٪ من «كروت» حل مشكلة الشرق الأوسط هى لدى الولايات المتحدة الأمريكية دون غيرها»، وعندما أراد أن

يتقـدم إلى الغرب بأوراق اعتماد جديـدة كان عليه أن يقوم بتغيرات جذرية فى الداخل، انتقلت بها مصر من الاقتصاد المركزى المخطط إلى سياسة الانفتاح الاقتصادى الذى كان ظاهره إنتاجيًا ولكن جوهره اسـتهلاكيًا، واعتماد سياسـة المنابر كمقدمة للخروج من نظام الحزب الواحد والدخول إلى إطار التعددية الحزبية، وعندما رحل «السـادات» شارك فى تشييع جنازته أربعة من رؤساء الولايات المتحدة السابقين.

وبوصـول الرئيس «مبارك» إلى الحكم اسـتعادت مصر درجـة من التوازن فى علاقاتها الإستراتيجية مع «واشنطن»، ولكن تلك العلاقة ظلت تتذبذب فى مناسبات مختلفة ولكن فى إطار تفاهم مشترك وقبول لدى الطرفين بحق الاختلاف على نحو يجعلها فعلا «علاقة ملتبسة»، ولعلى أُشير هنا إلى بعض المحطات فى هذا السياق:

أولاً: كان ولا يزال وسوف يظل الدعم الأمريكى الأعمى لإسرائيل والتبرير الأحمق لكافة جرائمها هو المشكلة الكبرى بين الولايات المتحدة الأمريكية ومعظم الأنظمة العربية، فضلاً عن تدنى شعبيتها بشكل ملحوظ فى الشارع العربى، وليس هناك شك فى أن إسرائيل تعتمد فى سياساتها الحالية على تأييد الولايات المتحدة الأمريكية المطلق فى كل ما تقوم به، وعندما طالب «مبارك» – فور رحيل «السـادات» – إسـرائيل بتنفيذ بنود «اتفاقية السلام» الموقعة بين البلدين فى ٢٦ مارس (آذار) ١٩٧٩م طالبهُ «إلكسندر هيغ» وزير الخارجية الأمريكى حينذاك بإصدار إعلان نوايا على الرغم من وجـود الاتفاقية واجبة التنفيذ، حتى إننا نـرى أحيانًا أن المواقف الأمريكية أكثر تشـددًا فى ضمان أمن إسـرائيل من الدولة العبرية ذاتها، وكأن «واشنطن» «ملكية أكثر من الملك» حسب التعبير الشهير.

ثانيًا: لقد كانت أزمة «أكيلى لاورو» وهو اسـم السـفينة التى اختطفها الفلسـطينيون من جماعة «أبو العباس» وقتلوا من ركابها أمريكيًا قعيدًا، حيث رسـت السـفينة على أحـد الموانئ المصريـة فأصبحت القاهرة طرفًا مباشـرًا فى تلـك الأزمة المعقدة، وعندما أرسلت مصر الفلسطينيين من مختطفى السفينة إلى قيادة الرئيس الفلسطينى الراحل «ياسـر عرفات» على متن طائرة مصريـة لمحاكمتهم أمام قيادتهم الطبيعية فـى «تونس» مقر منظمة التحرير، حينـذاك اعترضها الطيران الأمريكى فوق البحر المتوسـط وأجبرهـا على الهبوط فى أحد المطـارات الإيطالية نتيجة عملية تنصت

واسعة على الاتصالات المصرية الخاصة بتلك الأزمة، وهو ما أدى إلى مواجهة حادة بين «ريجان» و«مبارك» حتى إن الرئيس الأمريكى اتهم الحكومة المصرية بالكذب على نحو كان من نتائجه امتناع الرئيس «مبارك» عن زيارة «واشنطن» لثلاث سنوات تالية.

ثالثًا: اختلفت مصر مع الولايات المتحدة الأمريكية فى معظم القضايا والأزمات التى مرت بها المنطقة، فلم تؤيد القاهرة «واشنطن» تمامًا فى مسألة «لوكيربى» أو غزو العراق أو الشروع فى عمل عسكرى ضد إيران، كما أن مصر ترفض محاولات أمريكية متكررة لعزل سوريا إقليميًا ودوليًا، وتتحفظ على الموقف الأمريكى من مشكلة «دارفور».. لذلك فإنه واهم من يظن أن العلاقات المصرية الأمريكية متطابقة، وأقصى ما يمكن قوله فى هذا السياق إن مصر لا تسعى لعداء الولايات المتحدة الأمريكية وقد لا تقدر عليه، ولكنها تفضل بالتأكيد دور الشريك ولا تسمح له بأن يتحول إلى دور الحليف.

رابعًا: إن الملف الأكثر سخونة فى العلاقات المصرية الأمريكية هو ذلك المتصل بما طرحته «واشنطن» من أجندة حول الإصلاح السياسى فى المنطقة منذ عدة أعوام، وهو ما تراجعت عنه بعد ذلك لأنها اكتشفت أن الانتخابات الحرة فى العالم العربى دون تزوير أو تزييف – سوف تأتى بواحد وعشرين حكومة رافضة لسياسات «واشنطن» ومعادية لاتجاهاتها، ومع ذلك فما زال ملف حقوق الإنسان وملف الأقليات الدينية وملف الحريات والديمقراطية بنودًا معلقة فى العلاقات الملتبسة بين «القاهرة» و«واشنطن»، وطفت أسماء مثل «سعد الدين إبراهيم» و«أيمن نور» وربما غيرهما أيضًا على السطح لكى تكون منغصات مستمرة للعلاقة شبه المستقرة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية.

خامسًا: أستطيع أن أُسجل باطمئنان أن الولايات المتحدة الأمريكية ترى من وجهة نظرها أن مصر – وهى من أكبر متلقى المعونة الأمريكية بين دول العالم – لا تقوم بدورها الذى تأمله الولايات المتحدة منها. فالسياسة المصرية إقليميًا لا ترقى إلى مستوى طموحات «واشنطن» وتوقعاتها منها، فقد كانت تريد لها دورًا أكثر دعمًا للولايات المتحدة الأمريكية فى العراق وفى السودان ولدى الفلسطينيين وأيضًا فى مواجهة

الملف النووى الإيرانى، وهى أمورٌ لا تقبلها مصر ولا تقدر عليها بسبب حساسية موقفها وصعوبة دورها وظروفها الداخلية المتردية، وهى كلها أمورٌ تزيد العلاقات حساسية وتعقيدًا.

.. هــذه ملاحظات مجردة لمحطات مهمة بين علاقات القاهرة – واشــنطن، وهى فى مجملها تؤكد ما ذهبنا إليه عندما قلنا إنها «علاقات ملتبسة».

□□□

obeikandl.com